

السيد بلعرب للطلبة المجيدين: احملوا راية العلم بكل فخر وامضوا بخطى واثقة نحو آفاق المستقبل



مسقط- الرؤية

رعى صاحب السُّمو السيد بلعرب بن هيثم آل سعيد وزير الدولة ومحافظ مسقط، حفل تكريم الطلبة المُجيدين في دبلوم التعليم العام محافظة مسقط للعام الدراسي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، والذي نظّمته محافظة مسقط. وقال سموُّه في كلمته: «نحتفي بكوّبة متفوقة من خريجي دبلوم التعليم العام محافظة مسقط، ونحتفل بثمرة جهودهم وعزيمتهم وإصرارهم، فهم يُكرمون اليوم تقديرًا لما بذلوه من جهد وتفانٍ». وأضاف سموُّه أنَّ هذا الإنجاز العظيم يدعو إلى الفخر والاعتزاز فما حققه طلابنا من تفوق ليس مجرد نجاح دراسي، إنما هو شاهد على عزيمة صادقة وطموح لا يعرف المستحيل، كما أنَّ النجاح لا يقف عند هذه اللحظة، ولكنه يمنح صاحبه مسؤولية أكبر تجاه نفسه، وأسرته، ومجتمعه، ووطنه فنهنيًا لكم هذا التفوق والتميّز.

وأشار سموُّه إلى أنَّ العلم والمعرفة نور يضيء الدروب فاحملوا راية العلم بكل فخر وامضوا بخطى واثقة نحو آفاق المستقبل. فخلف كل إنجاز كَيْذا، تقف منظومة أمنت بالعلم، وجعلت من التعليم أولوية، ومن الإنسان محورًا للتنمية، وبأنّي هذا الاهتمام امتدادًا للرؤية الحكيمة من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظّم- حفظه الله ورعاه- الذي يولي التعليم وبناء الإنسان عناية خاصة، إيمانًا بأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الذي يمتد أثره إلى الأجيال القادمة، ويُسهّم في صناعة الوطن.

وأفاد سموُّه بأنه: «وفي هذا المقام أعزائي الطلبة رسالتي لكم وأنتم تطوون صفحة من صفحات حياتكم، أدعوكم أن تكونوا كالمنارة تضيئ نورًا من المعرفة والعلم والأخلاق الحسنة، وأن تظلوا متجذرين

في قيمكم العُمانية الأصيلة، ثابتين كجبال عُمان في عالم سريع التغيّر، واجعلوا مبادئكم ميزانًا، وعقولكم بصيرة، ولا تفرطوا يومًا فيما نشأتم عليه من أخلاق كريمة، وحب للوطن، والإخلاص له. فكل واحد منكم يحمل حلمًا،



قدراتهم وطموحاتهم العالية؛ باعتبار الشباب الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية المستدامة مما يحملونه من علم ومعرفة وطاقه وطنية واعدة.

فلكم من هذا الإنجاز نصيب كبير، وبارك الله في جهودكم ومساعدكم، وبأنّي هذا الاحتفال تقديرًا لجهود الطلبة المتميزين خلال مسيرتهم التعليمية، واعتزازًا بحصاهم وما حققوه من تفوق يجسد

وأعرب سموُّه في ختام كلمته عن شكره وتقديره لأولياء الأمور والمعلمين الكرام، ولكل من أسهم وساند في غرس حب العلم، وآمن بقدرات الطلبة حتى بلغوا هذه اللحظة التي نفخر بها جميعًا،

سلطنة عُمان تستضيف مؤتمرًا دوليًا حول المعلومات الجغرافية.. 6 سبتمبر

يستعرض أحدث الحلول والتقنيات الجيومكانية، مؤكدًا أن مخرجات المؤتمر وتوصياته من شأنها تعزيز توظيف هذه التقنيات في المنظومة التعليمية، ودعم البحث العلمي والابتكار والشراكات العلمية، بما يواكب مستهدفات رؤية عُمان وتواصل وزارة التعليم جهودها في توظيف المعلومات الجغرافية في المنظومة التعليمية؛ إذ بدأت منذ عام ٢٠٠٨ بإدراج مادة «الجغرافيا والتقنيات الحديثة» ضمن المناهج الدراسية، لتكون من المبادرات الرائدة التي جمعت بين الجوانب النظرية والتطبيقية باستخدام أحدث برمجيات نظم المعلومات الجغرافية. وشهد هذا التوجه تطورًا متسارعًا تمثل في إنشاء قسم للنظم الجغرافية للأغراض التخطيطية، وتطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بما يعزز مفاهيم التحليل المكاني والبيانات الجغرافية، وإنشاء معامل متخصصة للتقنيات الجغرافية في ديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية بالمحافظات، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية للمعلمين والمُدرّسين والطلبة، وتشجيع الابتكار الطلابي عبر المسابقات والمشروعات التطبيقية، وبناء شراكات وطنية ودولية، إضافة إلى تطوير الأطلس التعليمي الرقمي لسلطنة عُمان.

الجهات الحكومية، تمثل فرصة لتعزيز تبادل الخبرات ونقل المعرفة في مجالات التقنيات الجيومكانية ونظم المعلومات الجغرافية، والاستفادة من تطبيقاتها الحديثة في تطوير المنظومة التعليمية. وأوضح أن المؤتمر يستقطب نخبة من الخبراء والأكاديميين والباحثين من داخل سلطنة عُمان وخارجها، ويناقش أحدث الاتجاهات في مجالات نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بُعد، والذكاء الاصطناعي الجيومكاني، وتحليل البيانات المكانية، والتوأمة الرقمية المكانية، والتقنيات الذكية الداعمة لاتخاذ القرار المستدام. وأشار إلى أن المؤتمر يتيح فرصة لإبراز عدد من المشروعات والمبادرات الوطنية، من بينها الأطلس التعليمي الرقمي لسلطنة عُمان، وتطوير المعامل الجغرافية المتخصصة في المديرات التعليمية، وتوظيف نظم المعلومات الجغرافية في دعم تخطيط المدارس، إلى جانب تمكين المعلمين والمُدرّسين التربويين من الاطلاع على أفضل الممارسات والتطبيقات الحديثة، من خلال الجلسات وورش العمل المتخصصة.

وأضاف أن المؤتمر سيصاحبه معرض تقني وتعليمي بمشاركة عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة والشركات المتخصصة.

مسقط- محمد الرواحي

تستضيف سلطنة عُمان، ممثلةً بوزارة التعليم، المؤتمر الدولي الحادي عشر للتطورات الحديثة في المعلومات الجغرافية (GeoAdvances ٢٠٢٦)، وذلك في محافظة ظفار بولاية صلالة، خلال الفترة من ٦ إلى ٨ سبتمبر ٢٠٢٦م، بمشاركة نخبة من الخبراء والباحثين والمتخصصين والمعلمين من مختلف دول العالم في مجالات نظم المعلومات الجغرافية والتقنيات المكانية. وبأنّي تنظيم المؤتمر في إطار جهود سلطنة عُمان لتعزيز التحول الرقمي وتبني التقنيات الحديثة، وترسيخ مكانتها مركزًا إقليميًا للمعرفة والابتكار، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ الهادفة إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا، وعدد من سليمان بن عبدالله الجامودي المدير العام للمديرية العامة لتطوير المناهج، نائب رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الدولي الحادي عشر للتطورات الحديثة في المعلومات الجغرافية (GeoAdvances ٢٠٢٦)، أن استضافة سلطنة عُمان للمؤتمر، خلال الفترة من ٦ إلى ٨ سبتمبر ٢٠٢٦م، بالتعاون مع جامعة ظفار، وجامعة التكنولوجيا بماليزيا، وعدد من

تواصل أعمال حملة «وعيك وقاية» لصحة المرأة في صلالة

الفحص الذاتي للشدي والتوعية بأهمية أشعة «الماموجرام»، والتعريف بسرطان عنق الرحم ولقاح فيروس الورم الحليمي البشري (HPV)، إلى جانب «ركن الأمراض المنقولة جنسيًا والتهابات المسالك البولية (UTI & STD)». كما يواصل «ركن التفاعل والاستشارات» تقديم استشارات طبية مباشرة وإجابات متخصصة لتوجيه المستفيدين إلى المسارات الصحية المناسبة. وتأتي هذه المبادرة تجسيدًا لالتزام سلطنة عُمان بتطوير البرامج الوقائية والعلاجية الموجهة للمرأة في مختلف مراحلها العمرية، انسجامًا مع مستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠» في تحقيق التغطية الصحية الشاملة والمستدامة، مع تأكيد أهمية الشراكة المجتمعية ودور الأسرة والزواج بوصفهما شريكين أساسيين في دعم صحة المرأة والارتقاء بها.

النسائية» بالتعريف بالاضطرابات الشائعة مثل متلازمة تكيس المبايض (PCOS) والألياف الرحمية والبطانة المهاجرة وأعراض سن الأمان، بينما يركز «ركن الصحة النفسية» على إدارة الضغوط واكتئاب ما بعد الولادة والتعامل مع التغيرات الهرمونية والنفسية، ويستعرض «ركن أنماط الحياة الصحية» أسس التغذية السليمة والنشاط البدني وأهمية الفحوصات الدورية.

ويسلط «ركن الأمومة والأسرة» الضوء على التخطيط الأسري والمباعدة بين الولادات، ويقدم «ركن الفحص الطبي قبل الزواج» توعية شاملة بدور الفحوصات في الوقاية من الأمراض الوراثية والمعدية لضمان اتخاذ قرارات واعية. وفي جانب الوقاية والكشف المبكر عن الأورام، يقدم الركن المتخصص تدريبًا عمليًا للزائرات على كيفية

صلالة- الرؤية

تواصلت أمس السبت محافظة ظفار أعمال الحملة التوعوية لصحة المرأة تحت شعار «وعيك وقاية»، التي تنظمها دائرة صحة المرأة بالمركز الوطني لصحة المرأة والطفل في وزارة الصحة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) والمديرية العامة للخدمات الصحية محافظة ظفار والمديرية العامة للشؤون الصحية ببلدية ظفار، في صلالة جارديز مول، وسط إقبال لافت وتفاعل كبير من المواطنين والمقيمين وزوار صلالة خلال موسم الخريف.

وتقام فعاليات الحملة يوميًا من الرابعة مساءً حتى التاسعة مساءً، وتقدم خلالها خدمات توعوية وتثقيفية متكاملة عبر المعرض المصاحب الذي يضم ثمانية أركان متخصصة؛ حيث يُعنى «ركن الأمراض

المدينة للتأمين ش.م.ع (المدينة تكافل) تحصد جائزة أفضل مزود للتكافل العام في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦ من جلوبال بانكنج آند فاينانس ريفيو - لندن

حصلت شركة المدينة للتأمين ش.م.ع (المدينة تكافل) جائزة أفضل مزود للتكافل العام في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦ من جلوبال بانكنج آند فاينانس ريفيو، تقديرًا لإنجازاتها المتميزة في تطوير وتقديم حلول تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لصحة الوثائق. وقامت جلوبال بانكنج آند فاينانس ريفيو بتسليم الجائزة رسميًا إلى المدير العام للمدينة للتأمين ش.م.ع بجائزة أفضل مزود للتكافل العام في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦. فقد أظهرت الشركة التزامًا رساخًا بتقديم حلول تأمينية عالية الجودة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع المحافظة على تركيزها الواضح على الابتكار، وخدمة العملاء، والتميز التشغيلي. كما أسهم نموها المستمر والتزامها بالممارسات المالية الأخلاقية في ترسيخ مكانتها كمزود موثوق في قطاع التكافل على مستوى المنطقة. وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال الغاضل أسامة البرواني، الرئيس التنفيذي، «يشرفنا الحصول على جائزة أفضل مزود للتكافل العام في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦ من جلوبال بانكنج آند فاينانس ريفيو، ويؤكد هذا الإنجاز التزامنا بمواصلة تقديم حلول تأمينية متكاملة، وتركز على العملاء، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يلبي الاحتياجات المتغيرة لعملائنا. وبينما ننتقل إلى المستقبل، سنواصل التركيز على

تحقيق قيمة مستدامة لعملائنا وأصحاب المصلحة، ومن جانبنا، قال الغاضل بشيخ محمد، نائب الرئيس التنفيذي، «تمثل هذه الجائزة إنجازًا كبيرًا، ليس على مستوى السلطنة، بل على مستوى منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وهي ثمرة للجهود المشتركة التي يبذلها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة. وندعم في المدينة تكافل بأن الثقة التي تلبي على الشفافية، والممارسات السليمة في الاكتتاب، والتعامل الإنساني مع المطالبات، وتظل هذه المبادئ ركيزة أساسية في الطريقة التي نخدم بها عملائنا، ونمارس بها أعمالنا». كما أكد الغاضل أنيس فارحيز، مدير عام -رئيس عمليات التأمين، قائلاً: «نفخر بتسليم هذه الجائزة المرموقة في بورصة لندن العريقة، وبعد هذا التكريم، شهادتنا على التزام فريقنا الراسخ بالابتكار، وتعزيز ثقة العملاء، والتميز المالي. كما يؤكد التزامنا بمواصلة وضع معايير جديدة لقطاع التأمين في المنطقة، وبفريقنا على الاستثمار في الوفاء بالتزاماتنا تجاه جميع أصحاب المصلحة». ويؤكد هذا الإنجاز التزامنا بمواصلة تكافل بصفتها إحدى الشركات الرائدة في قطاع التكافل في الشرق الأوسط، مع مواصلة الإسهام في الارتقاء بمعايير القطاع، وتقديم حلول تأمينية مستدامة ومسؤولة لصحة الوثائق.



أكد أن الأرقام جوهر التخطيط وتؤكد تنامي ثقة المستثمرين

الريامي لـ«الرؤية»: إطلاق «مؤشر الناتج المحلي السريع» لتحديد الاتجاهات الاقتصادية

«تنفيذ أكثر من 100 استطلاع رأي عام سنوياً لقياس مستوى الخدمات

«المؤشرات الوطنية تكشف عن نمو ملحوظ في القطاعات الحيوية

الرؤية - سارة العريه

كشف الدكتور يوسف بن محمد الريامي مدير عام الإحصاءات الوطنية بالمركز الوطني للإحصاء والمعلومات عن إطلاق المركز لمؤشر «الناتج المحلي السريع Flash GDP»، والذي يتيح لمتخذي القرار الحصول على قراءة أولية لأداء الاقتصاد بعد مرور ٣٠ يوماً فقط من انتهاء الربع السنوي، بدلاً من انتظار صدور البيانات الربعية الكاملة بعد ثلاثة أشهر، وهو ما يوفر مؤشراً سريعاً حول اتجاه الاقتصاد.

وقال الريامي -في حوار خاص مع «الرؤية»- إن سلطنة عُمان حققت خلال السنوات الأخيرة مؤشرات إيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مُشيراً إلى أن قراءة المؤشرات منذ عام ٢٠٢٠ وحتى اليوم تعكس نمواً ملحوظاً في عدد من القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، التي أصبحت تسهم بصورة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي، بما تعطي صورة للتوجهات الوطنية الهادفة إلى توعية مصادر الدخل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن من أبرز المؤشرات الاقتصادية الدالة على هذا النمو تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قيمة ٣٩ مليار ريال عماني بنهاية ٢٠٢٥ لأول مرة، إضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، موضحاً أن الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عُمان تجاوز ٣٢ مليار ريال عماني بنهاية الربع الأول ٢٠٢٦، مقارنة مع ١٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠٢٠، فيما بلغ متوسط التدفقات السنوية خلال نفس الفترة ٣,٢ مليار ريال عماني، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية العُمانية، وقدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب استثمارات نوعية في قطاعات واعدة.

وتابع أن الميزان التجاري أيضاً حقق نتائج إيجابية خلال السنوات الماضية؛ الأمر الذي يعكس اتساع النشاط الاقتصادي وتطور حركة التجارة في سلطنة عُمان، ويؤكد حيوية السوق وقدرته على التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وفي الجانب الاجتماعي، أوضح الريامي أن مؤشرات التشغيل والتوظيف تعكس قدراً من الاستقرار والنمو في سوق العمل، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، مبيّناً أن معدلات التشغيل شهدت تحسناً خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥. بما يؤكد استمرار الجهود الوطنية الرامية إلى توفير فرص العمل وتعزيز مشاركة الكوادر العُمانية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

الأرقام جوهر التخطيط

وأكد مدير عام الإحصاءات الوطنية أن الأرقام والإحصاءات تمثل «روح التخطيط» والركيزة الأساسية لدعم صناعة القرار والتخطيط؛ نظراً لما توفره من قراءة دقيقة للواقع الاقتصادي

والاجتماعي، وما تقدمه من مؤشرات واضحة تساعد على استشراف الاتجاهات المستقبلية. وأشار الريامي إلى أن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات يؤدي دوراً محورياً في قياس أداء الأنشطة الاقتصادية المستهدفة ضمن الخطط الخمسية وأهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ إذ تعتمد العديد من مؤشرات الرؤية على البيانات والإحصاءات الصادرة عن المركز. ويُنَّ أن المؤشرات الإحصائية تساعد مُتخذي القرار على تحديد القطاعات التي تحقق نمواً، والأنشطة التي تشهد تراجعاً أو انكماشاً، بما يمكن الجهات الحكومية من اتخاذ قرارات أكثر دقة وكفاءة. وأوضح الريامي أن المركز يحرص على إعداد تقارير دورية وتحليلات متخصصة لمتخذي القرار، تتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتقدم قراءات عميقة لمختلف المتغيرات. ولفت إلى أن استخدام المؤشرات لم يعد مقتصرًا على الجانب الكمي فحسب، بل امتد إلى التحليل النوعي، بما يوفر بيانات أكثر تفصيلاً ودقة، ويعزز قدرة المؤسسات على بناء خططها وقراراتها التنموية على أسس علمية راسخة.

وأضاف أن المركز ينفذ تحليلات إحصائية متخصصة لعدد من المؤشرات، ومنها مؤشر التضخم، من خلال تحديد السلع التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار، وتقديم صورة متكاملة لصناع القرار حول أداء هذه المؤشرات وتطورها وانعكاساتها.

مصادر إنتاج البيانات

وفيما يتعلق بآليات إنتاج البيانات والإحصاءات، أوضح الريامي أن المركز يعتمد على ٣ مصادر رئيسية، ويمثل المصدر الأول في المسوح الدورية باستخدام الربط التقني بين المركز وعدد من مؤسسات القطاع الخاص، والمصدر الثاني فهو البيانات الإدارية، التي يتم الحصول عليها من خلال السجلات الإدارية والربط الإلكتروني مع المؤسسات الحكومية، مشيراً إلى أن سلطنة عُمان تعد من الدول المتقدمة في هذا المجال. وأوضح أن إنشاء مركز السجلات الوطنية جاء استناداً إلى أحد مبادرات التعداد الإلكتروني لعام ٢٠٢٠، وأسهم في بناء قاعدة بيانات وطنية متكاملة تتيح تدفق البيانات بصورة آنية، ويمكن مختلف المؤسسات من الاستفادة منها بشكل مستمر.

أما المصدر الثالث، بحسب الريامي، فيتمثل في استطلاعات الرأي العام التي ينفذها المركز لقياس الخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات، أو دراسة الظواهر المختلفة، موضحاً أن المركز ينفذ أكثر من ١٠٠ استطلاع سنوياً، عبر التواصل المباشر مع عينات الدراسة من خلال مركز الاتصالات التابع للمركز.

وأكد أن وجود مركز اتصال مُخصص يُعد من المبادرات النوعية التي تميز المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، لما له من دور في قياس آراء المواطنين والمقيمين، وتقييم الخدمات، ودراسة مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية.



الريامي خلال حوارهِ مع «الرؤية»

تطوير الإحصاء

وقال الريامي إن المركز وظَّف التقنيات الحديثة على نطاق واسع في جمع البيانات وإيصال المعلومات؛ إذ أصبحت معظم البيانات ترد إلكترونياً عبر الربط المباشر مع المؤسسات؛ الأمر الذي حدَّ من الحاجة إلى العمل الميداني التقليدي، ورفع كفاءة العمليات الإحصائية. وأضاف أن المركز يعمل على نشر المؤشرات والإحصاءات عبر قنوات متعددة، تشمل شاشات المعرفة في المؤسسات الحكومية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمنصات الرقمية، بما يسهل وصول المعلومات إلى المستفيدين، ويعزز حضور البيانات في الحياة اليومية وصناعة القرار. وأشار إلى أن المركز يتابع بصورة دورية مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تعد مرجعاً لقراءة الواقع الاقتصادي والاجتماعي واستشراف الاتجاهات المستقبلية، وفي مقدمتها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعكس معدلات النمو البريعة والسنوية للاقتصاد الوطني، إلى جانب مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يقيس حجم التدفقات المالية والأنشطة الاقتصادية القادرة على استقطاب الاستثمارات الخارجية. كما يتابع المركز مؤشرات الواردات والصادرات والميزان التجاري، التي توفر صورة واضحة عن حجم السوق والتبادل التجاري وسلاسل الإمداد.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

وأوضح الريامي أن هناك عدداً من المؤشرات في غاية الأهمية لوضعي السياسات والخطط الاستراتيجية يحرص المركز على نشرها بدورية ثابتة، من أهمها مؤشر التضخم الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية؛ نظراً لارتباطها المباشر بمستوى الأسعار والقوة الشرائية للأفراد، وتأثيره في السياسات المالية والنقدية وإعداد الموازنات العامة. وتابع حديثه أن المركز يولي اهتماماً خاصاً بمؤشرات الباحثين عن عمل النشطين؛ إذ

يتم نشر معدلاتهم بصورة دورية وشهرية بحسب المحافظات والفئات العمرية والجنس والمستويات التعليمية، إلى جانب تزويد الجهات المختصة بهذه البيانات لدعم عمليات التحليل والتخطيط. وأشار الريامي إلى أن المركز يُنتج كذلك مجموعة واسعة من المؤشرات السكانية والاجتماعية، تشمل معدلات النمو السكاني، والمواليد، والوفيات، والزواج، والطلاق، إضافة إلى مؤشرات التعليم والصحة ومعدلات الالتحاق، والدراسات المرتبطة بالأمية والقراءة وغيرها من المؤشرات التي تعكس واقع المجتمع العُماني وتطوره. ويُنَّ أن أبرز المؤشرات التي يركز عليها المركز بصورة مستمرة تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، والميزان التجاري، ومعدلات الباحثين عن عمل، وهي مؤشرات يتم إصدارها وفق دوريات زمنية ثابتة.

مؤشرات حديثة

وفي إطار تطوير المؤشرات الحديثة، أوضح الريامي أن المركز ينفذ حالياً مسح الاقتصاد الرقمي، الذي يقيس مدى استخدام الرقمنة في الأنشطة الاقتصادية، بما يشمل منصات الوساطة، والتجارة الإلكترونية، ومدى اعتماد المؤسسات على التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج والخدمات. وأضاف أن المركز ينفذ مسح نفقات ودخل الأسرة بالذكاء الاصطناعي، الذي يعد من أهم المسوح الوطنية، لما يوفره من بيانات تفصيلية حول أنماط الإنفاق ومستويات الدخل للأسر في سلطنة عُمان. وأكد الريامي أن المركز يعمل بشكل مستمر على تطوير منظومة الإحصاءات الوطنية ورفع جودة البيانات وتسريع إصدارها، من خلال التوسع في التحول الرقمي، حيث أصبحت المؤسسات ترفع بياناتها عبر روابط إلكترونية مباشرة، بدلاً من تبادل الملفات بالطرق التقليدية، الأمر الذي أسهم في مكنة العمليات

الشهرية وتسريع إعداد النشرات والإصدارات الإحصائية. وذكر أن المركز وظَّف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدوات التحليل الحديثة، إلى جانب التطبيقات الذكية في إعداد التصميم والرسوم البيانية وتحليل البيانات، بما يدعم جودة المخرجات الإحصائية ويعزز قدرتها على خدمة مختلف الفئات المستفيدة.

ذكاء المسوح

ويُنَّ الريامي أن استخدام الخوارزميات والذكاء الاصطناعي أحدث نقلة نوعية في تنفيذ المسوح الإحصائية، ومن بينها مسح نفقات ودخل الأسرة بالذكاء الاصطناعي، الذي كان يتطلب في السابق تكاليف مالية كبيرة، بينما أصبح اليوم أكثر كفاءة وأقل تكلفة بفضل التقنيات الحديثة. واعتبر أن التعداد الإلكتروني من أبرز الإنجازات التي حققت في العمل الإحصائي؛ إذ تم تنفيذه دون الحاجة إلى زيارات ميدانية، كما أتاح إمكانية تحديث البيانات بصورة مستمرة وبتكاليف محدودة للغاية. ولفت الريامي إلى أن المركز يعمل حالياً على تطوير أدوات لقياس السياحة الداخلية، بما في ذلك رصد أعداد زوار موسم خريف ظفار، والحركة السياحية باستخدام تقنيات تتبع الحركة والبيانات المكانية، موضحاً أن هذه المشاريع ستسهم في توفير مؤشرات أكثر دقة لدعم قطاع السياحة وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

خدمة المستثمرين والباحثين

وحول دور المركز في خدمة المستثمرين والباحثين، قال الدكتور يوسف الريامي إن المركز يُعنى بتلبية احتياجات المخططين والباحثين والدارسين في مختلف المجالات، من خلال توفير البيانات وإتاحتها عبر الإصدارات الدورية والمنصات الرقمية وقواعد البيانات المفتوحة. وأشار إلى أن سلطنة عُمان مُمثلة في المركز حققت المركز الأول على مستوى غرب آسيا، والتاسع عالمياً في البيانات المفتوحة لعام ٢٠٢٤ (ODIN)؛ بما يعكس تقدمها في مجال إتاحة البيانات وفق المعايير الدولية، مع الالتزام التام بحماية سرية البيانات الفردية، وإتاحة البيانات المجمعة للأفراد والمؤسسات بما يدعم أهداف التنمية والتخطيط وصناعة القرار المبني على الأدلة. وأوضح أن المركز يُقدِّم كذلك الاستشارات الفنية للمؤسسات، ويتعاون معها في تنفيذ العديد من الدراسات والمشاريع البحثية، فضلاً عن تسهيل أعمال الدارسين والباحثين وتوفير البيانات المطلوبة لهم. وأكد الريامي أن الدور الوطني للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات يتمثل في دعم التخطيط وصناعة القرار وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، من خلال بيانات دقيقة ومؤشرات موثوقة تُسهم في قراءة الواقع واستشراف المستقبل.

عُمان تُمضي قدماً على

درب التنوع الاقتصادي

وتعزيز التنافسية وجذب

الاستثمار

اقتصادنا الوطني يزخر

بمقومات نوعية في

قطاعات واعدة

نتائج إيجابية في

الإحصائيات التجارية بفضل

حيوية السوق في التفاعل

مع المتغيرات

الإحصائيات توفر قراءة

دقيقة للواقع الاقتصادي

والاجتماعي

المؤشرات الصحية تمنح

مُنخذ القرار القدرة على

استشراف المستقبل

التطورات الرقمية ساهمت

في تعزيز كفاءة العمليات

الإحصائية

استخدام تقنيات تتبع الحركة

والبيانات المكانية لإحصاء

عدد السياح

والاستقرار المجتمعي، والتخطيط العمراني الحديث، والطبيعة المتنوعة، والتشريعات المحفزة، وهو ما انعكس بصورة متزايدة في اهتمام المستثمرين والأفراد الباحثين عن بيئة توفر لهم جودة حياةً مرتفعةً وفرصاً واعدةً للمستقبل. ويصدر تصنيف جودة الحياة عن مؤشر نومبيو العالمي، الذي تأسس عام ٢٠٠٩، ويُعد أكبر قاعدة بيانات متخصصة في مقارنة تكاليف المعيشة وجودة الحياة بين دول ومدن العالم، حيث يعتمد على بياناتٍ محدَّثةٍ ومساهمات المستخدمين، إلى جانب منهجياتٍ إحصائيةٍ لقياس مؤشرات الحياة اليومية، بما يشمل الأمن، والرعاية الصحية، والتلوث، وحركة المرور، والقوة الشرائية، وأسعار العقارات، وتكاليف المعيشة، وغيرها من المؤشرات التي تعكس واقع الحياة في مختلف دول العالم.

مع التوجه الوطني نحو مدن أكثر حيويةً ومرونةً وجاذبيةً، بما يعزز مكانة سلطنة عُمان كوجهةٍ عالميةٍ للعيش والاستثمار، ویرسخ تنافسيتها في مؤشرات جودة الحياة الدولية. وتوأكب هذه التحولات العمرانية حمزةً من التحديثات التشريعية والتنظيمية التي عززت جاذبية السوق العقاري، وفي مقدمتها تطوير الأطر المنظمة لتملك غير العُمانيين للعقارات، وتوسيع الخيارات الاستثمارية، إلى جانب منظومة الإقامة طويلة الأمد والإقامة الذهبية، بما يوفر بيئة أكثر استقراراً للمستثمرين والمقيمين، ويعزز قدرة السلطنة على استقطاب الكفاءات ورؤوس الأموال، ويجعلها خياراً متمامياً للراغبين في العيش والاستثمار في منطقة تتمتع بدرجةٍ عاليةٍ من الاستقرار والأمان. وأصبحت سلطنة عُمان وجهةً متكاملةً للحياة، تجمع بين جودة المعيشة،

واستدامةً، وتحسين كفاءة شبكة الحركة والتنقل، وتقريب الخدمات والمرافق من الأحياء السكنية، وتعزيز جودة البيئة الحضرية، بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية في تخطيط المدن الحديثة. كما تواصل مدينة السلطان هيثم تحقيق تقدم ملحوظ في أعمالها الإنشائية، إلى جانب المضي في تطوير مجموعةٍ من المدن والمشروعات العمرانية المستقبلية، من بينها مدينة الزُيا، ومدينة صلالة المستقبلية، ومشروع الجبل العالي، ومخطط وسط الخوير، في إطار رؤية عمرانية متكاملة تهدف إلى بناء مدن أكثر استدامةً وجودةً للحياة، من خلال تكامل الخدمات، وتعزيز سهولة التنقل، وزيادة المساحات الخضراء والمفتوحة، والارتقاء بجودة البيئة الحضرية، ورفع كفاءة البنية الأساسية، بما يعكس إيجاباً على الحياة اليومية للسكان.

استراتيجية في إعادة تشكيل المشهد العمراني للعاصمة، عبر رؤية تخطيطية متكاملة تستهدف بناء مدينة أكثر ترابطاً وحيويةً

عوامل أسهمت في وصول السلطنة إلى المركز الثالث عالمياً ضمن هذا التصنيف. ويأتي هذا الإنجاز متسقاً مع النهج الذي تنتهجه سلطنة عُمان في تطوير المدن والمراكز الحضرية، من خلال إعداد المخططات الهيكلية الشاملة، وإنشاء المدن المستقبلية التي تستهدف بناء بيئات عمرانية أكثر كفاءة واستدامةً وجودةً للحياة، عبر توفير مجتمعات متكاملة الخدمات، وتعزيز سهولة التنقل، وزيادة المساحات الخضراء والمفتوحة، والارتقاء بجودة البيئة الحضرية، ورفع كفاءة البنية الأساسية، بما يعكس إيجاباً على الحياة اليومية للسكان.

استراتيجية في إعادة تشكيل المشهد العمراني للعاصمة، عبر رؤية تخطيطية متكاملة تستهدف بناء مدينة أكثر ترابطاً وحيويةً

متوازنة تضع الإنسان في قلب عملية التنمية. ورغم أن العديد من المؤشرات الدولية تعتمد في تقييمها على الأداء الاقتصادي أو حجم الناتج المحلي الإجمالي، فإن مؤشر جودة الحياة يبنّي منظوراً مختلفاً، إذ يقيس جودة الحياة اليومية للسكان من خلال مجموعة من العوامل المرتبطة بتفاصيل العيش بشكل مباشر، مثل مستويات الأمان، والقوة الشرائية، والرعاية الصحية، وتكاليف المعيشة، ونسبة أسعار العقارات إلى الدخل، ومتوسط زمن التنقل اليومي، ومستويات التلوث، وملاءمة المناخ، وسجلت سلطنة عُمان، من خلال هذه المعايير، أداءً متقدماً في عدد من المحاور الرئيسة، ولا سيما مستويات الأمان، والقوة الشرائية، وانخفاض نسبة أسعار العقارات إلى الدخل، إلى جانب انخفاض مستويات التلوث نسبياً، وقصر متوسط زمن التنقل، وهي

مسقط- العُمانية حققت سلطنة عُمان إنجازاً عالمياً جديداً بتقدمها إلى المركز الثالث عالمياً في مؤشر جودة الحياة للنصف الأول من عام ٢٠٢٦، الصادر عن مؤشر نومبيو، محافظة في الوقت ذاته على صدارتها على المستوى الآسيوي والعربي، بعد أن كانت في المركز الرابع عالمياً في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، في تأكيد جديد على التحسن المستمر في جودة الحياة، وتعزيز جاذبية السلطنة كوجهة للعيش والاستثمار والاستقرار. ويعكس هذا التقدم المكانة المتنامية التي باتت تحتل بها سلطنة عُمان على خارطة الدول الأكثر ملاءمة للعيش، نتيجة منظومة متكاملة تجمع بين الأمن والاستقرار، وجودة الخدمات، والتخطيط الحضري المستدام، وتوفير بيئة معيشية

عُمان الثالثة عالمياً في مؤشر جودة الحياة بفضل تعزيز جاذبية السلطنة كوجهة للعيش والاستثمار

الضرائب تقصم ظهور المواطنين ورواد الأعمال

زيادة حد الإعفاء الضريبي «طوق النجاة» للمؤسسات الصغيرة



حيدر اللواتي



د. أمل العلوية



د. غنية الحاكهي



د. عبدالله الجساسي



سيندي الشعيبي



خالد الجابري



ماجد اليقوبي

يؤكد عدد من المختصين أنَّ الضرائب تعد ركيزة أساسية من ركائز الاستدامة المالية، كونها من الأدوات المهمة لتوفير الموارد اللازمة للحكومات في تمويل الخدمات العامة ودعم مسيرة التنمية الشاملة ومواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، إلا أنها في الوقت نفسه قد تتسبب في ضغوط مالية شديدة على فئات مختلفة من المواطنين وأعداد كبيرة من رواد الأعمال، لما تسببه من تراجع في السيولة لدى المواطنين والشركات، وما قد تفرزه من ضغوط تضخمية واسعة وضعف في القوة الشرائية. وأشاروا- في تصريحات لـ"الرؤية"- إلى أنه على الرغم من الإيجابيات المتحققة من النظام الضريبي لصالح الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتطلب إقرار حلول عملية لحلحلة هذه التحديات وتعزيز النمو الاقتصادي.

الرؤية- ناصر العبري

مناشدات لتشجيع

المشاريع الناشئة

مختصون يطالبون

بتطوير منظومة

الضرائب وزيادة الحوافز

لجذب الاستثمارات

اللواتي: بعض

أنواع الضرائب يجب

أن تفرض على

المؤسسات وليس

الأشخاص العاديين

العلوية: السياسات

الضريبية ساهمت في

تنويع مصادر الإيرادات

لتنفيذ البرامج التنموية

الحاتمية: وجود

نظام ضريبي واضح

ومستقر يعزز ثقة

المستثمرين في

الاقتصاد الوطني

الجساسي: تطبيق

الضرائب أثر سلبا على

حياة المواطن وأدى

إلى ارتفاع الأسعار

الشعيبي: الضرائب

أداة مهمة للاستدامة

المالية بشرط ارتكازها

على العدالة والتدرج

الجابري: زيادة الأعباء

الضريبية والرسوم

قد تقلل من القدرة

التنافسية لعمان

اليقوبي: النمو

الحقيقي يكمن في

إعادة ضخ الإيرادات

الضريبية في مشاريع

تنموية

وتبين أن وضوح السياسات الضريبية والاستقرار والتنبؤ بها تعتبر من أهم العوامل التي تساعد في زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، كما أن النظام الضريبي القائم على الشفافية يساعد توجيه الحوافز والتسهيلات الضريبية نحو القطاعات الأكثر أولوية، مثل الصناعية، واللوجستية، وتقنية المعلومات، والاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة، والسياحة. وفيما يخص التحديات، فتقول: "تواجه بعض الشركات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال بعض التحديات تتعلق بارتفاع تكاليف التزامات التحصيل الضريبي، والالتزام بأنظمة المحاسبية الأكثر تطوراً، وتأثير بعض الضرائب غير المباشرة على تدفقات رأس المال، خاصة في المراحل الأولى من تأسيس المشروعات، كما يحتاج المستثمرون إلى بيئة تشريعية مستقرة وواضحة تتيح لهم التخطيط طويل الأجل، حيث يصبح الاستقرار والوضوح في التشريعات الضريبية أكثر أهمية من مستوى الضريبة نفسها عند اتخاذ قرار الاستثمار، ومن أجل تحقيق هذا التوازن، هناك العديد من المحاور التي يمكن اتباعها، ومن أبرزها استمرار تبسيط الإجراءات الضريبية، والتوسع في التحول الرقمي في سبيل خفض التكلفة والوقت على المستثمرين والمكلفين، وإعادة استقرار ووضوح التشريعات الضريبية للسماح للمستثمرين بالتخطيط طويل الأجل بطمأنينة، وكذلك توسيع نطاق التوعية والتثقيف الضريبي، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ورواد الأعمال.

وتقول الدكتورة غنية بنت سعيد بن عبيد الحاتمية، أكاديمية في قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية، إن السياسة الضريبية تعد إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول الحديثة لتحقيق التوازن بين تعزيز الإيرادات العامة وتحفيز النشاط الاقتصادي، لافتة إلى أنه في سلطنة عُمان تمثل الضرائب جزءاً من منظومة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، ولا سيما فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد أكثر مرونة وأقل اعتماداً على الإيرادات النفطية.

وفيما يتعلق بدور الضرائب في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، فتري أنَّ السياسات الضريبية التي انتهجتها سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة أسهمت في رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية في المالية العامة، وهو ما يُعزز قدرة الدولة على تمويل المشاريع التنموية والخدمات الأساسية بصورة أكثر استدامة، كما أن وجود نظام ضريبي واضح ومستقر يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، ويدعم الاستقرار المالي على المدى الطويل، وهو عنصر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتصنيف الحاتمية: "فيما يخص تأثير السياسات الضريبية الحالية على بيئة الأعمال، فقد شهدت السلطنة تقدماً ملحوظاً في تطوير المنظومة الضريبية من خلال التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات ورفع مستوى الامتثال والشفافية، وأسهم ذلك في تحسين كفاءة التعاملات الضريبية وتقليل الوقت والجهد اللازمين لإنجازها، ومع ذلك، فإن جاذبية بيئة الاستثمار لا

تعتمد على السياسة الضريبية وحدها، وإنما ترتبط أيضاً بسرعة الإجراءات الحكومية، وكفاءة البنية الأساسية، واستقرار التشريعات، وتوافر الكفاءات الوطنية، وسهولة ممارسة الأعمال، ولذلك فإن نجاح السياسة الضريبية يرتبط بتكاملها مع بقية السياسات الاقتصادية والاستثمارية".

وتلفت إلى أن بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال تواجه تحديات تتعلق بتكاليف الامتثال الضريبي والالتزام بالإجراءات المحاسبية، وهو ما قد يؤثر في قدرتها على التوسع خلال المراحل الأولى من نشاطها إذا لم تحظ بالدعم الكافي، مطالبة برفع كفاءة النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات بصورة أكبر، والاستمرار في التحول الرقمي، وتعزيز الوعي الضريبي لدى أصحاب الأعمال، إلى جانب تصميم حوافز ضريبية موجهة لقطاعات ذات القيمة المضافة مثل الاقتصاد الرقمي، والابتكار، والصناعات المتقدمة، والطاقة المتجددة، إلى جانب إجراء تقييم دوري لأثر السياسات الضريبية على تنافسية الاقتصاد الوطني، بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، سيسهم في تطوير نظام ضريبي أكثر كفاءة وتوازناً.

ويلفت الدكتور عبدالله بن حمد الجساسي إلى أن تطبيق نظام الضرائب كان هدفاً محورياً يتركز في استراتيجية سلطنة عُمان للنمو، حيث تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتمويل خطط التنمية طويلة الأجل خاصة في إطار رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، مبيناً: "رغم أن فرض الضرائب يهدف لتقليل الدين العام وضمان وجود تمويل ثابت للإنفاق على المشاريع والخطط الحكومية، وربما أسهمت الضرائب في توفير الاستقرار المالي وضمان وجود دخل ثابت بعيداً عن تقلبات النفط، ورفع التصنيف الائتماني للسلطنة مما جعل بوابة استثمار المال العام الأجنبي يتدفق للبلاد". ويرى أنه على الرغم من أن النسبة الضريبية في عُمان تعد الأدنى مقارنة بالدول المجاورة، إلا أن تأثيرها على حياة المواطن كان سلبياً؛ تمثل في الارتفاع الملموس في أسعار السلع والخدمات، "رفعت معظم الشركات أسعار منتجاتها وخدماتها تحت حجة الضريبة، وهذا ألقى بالثقل على كاهل المواطن والمقيم، كما أن الشركات ذاتها تواجه مشكلة في دفع الضريبة بسبب ضعف التدفق المالي لعدم وجود حركة تجارية حقيقية نتيجة ركود السوق وضعف القوة الشرائية، ولا يمكن أن نتغافل عن تحديد السلع التي تخضع للضريبة من غيرها لأن السوق أصبح يفرض هذه الضريبة على كل السلع وهذا يحد ذاته مشكلة حقيقية

بالإضافة إلى مشكلات تقديرات الإقرار الضريبي". ويطالب الجساسي بتطوير نظام ضريبي رحيم لا يؤثر على معيشة المواطن ولا يرفع من معاناته اليومية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والابتعاد عن ازدواج الضريبة مع تحسين السياسات الضريبية بما يحقق الرخاء لحجر الأساس في هذا الوطن وهو المواطن.

من جانبه، يقول سينيدي بن حميد الشعيبي إن الضرائب تمثل أداة مهمة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، شريطة أن تقوم على العدالة والتدرج وأن تنعكس حصيلتها بوضوح على جودة الخدمات والتنمية وتهيئة بيئة اقتصادية أكثر تنافسية، موضحاً أن السياسات الضريبية أسهمت في دعم المالية العامة وتنظيم النشاط الاقتصادي إلا أن أثرها في بيئة الأعمال لا يزال متفاوتاً، فالضريبة عندما تكون مدروسة ومستقرة تعزز الثقة والاستثمار، أما إذا اجتمعت مع تعدد الرسوم وارتفاع تكاليف التشغيل وتعقيد الإجراءات فإنها تتحول إلى عبء يضعف السيولة ويحد من التوسع والتوظيف، وقد أسهم تراكم هذه الأعباء في تعثر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخروج بعضها من السوق، حسب قوله.

ويقترح الشعيبي بتوسيع الإعفاءات للسلع والخدمات الأساسية وتقديم إعفاءات أو شرائح ضريبية تصاعدية للمؤسسات الصغيرة خلال سنواتها الأولى ومراجعة الرسوم الحكومية المتعددة وتوحيدها وتبسيط إجراءات الإقرار والامتثال ومنح حوافز ضريبية مرتبطة بالتوظيف والاستثمار والتوسع. وفي السياق، يؤكد خالد بن محمد الجابري أن تعدد الرسوم والضرائب والتكاليف التشغيلية ألقت بظلالها على القطاع الخاص، خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد، حيث واجهت الكثير من هذه المؤسسات صعوبة في الاستمرار، وأغلقت أعداد منها أبوابها، بينما اضطر مستثمرون إلى نقل استثماراتهم إلى دول تقدم حوافز وتكاليف تشغيلية أكثر تنافسية.

ويتابع قائلاً: "البيئة الاستثمارية لا تبني على الموقع الجغرافي والبنية الأساسية فقط، وإنما على منظومة متكاملة تشمل التشريعات، وسهولة الإجراءات، واستقرار الأنظمة، وانخفاض تكلفة ممارسة الأعمال، ولذلك فإن زيادة الأعباء الضريبية والرسوم قد تقلل من القدرة التنافسية لعمان مقارنة بالدول المجاورة التي تتسابق اليوم لاستقطاب المستثمرين عبر تقديم حوافز وإعفاءات وتسهيلات متنوعة، ويرى هذا الأمر بصورة أوضح في بعض

ويقول الدكتور حيدر بن عبد الرضا اللواتي - كاتب مختص بالشؤون الاقتصادية- إن السنوات الماضية شهدت تطبيق ضرائب غير مباشرة على المواطنين والمقيمين في سلطنة عمان، مثل ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪، إلى جانب فرض الرسوم على الشركات التجارية بنسبة ١٥٪ من الأرباح التي تحققها في أعمالها التجارية، مشيراً إلى أن التغيير القادم يكمن في فرض ضريبة دخل شخصية بنسبة ٥٪ على الأفراد الذين يتجاوز دخلهم السنوي ٤٢,٠٠٠ ريال اعتباراً من بداية عام ٢٠٢٨، وهي ضريبة لن تشمل الغالبية العظمى من السكان لأنها تستهدف شرائح الدخل الأعلى فقط، لتكون سلطنة عمان أول دولة بين دول مجلس التعاون الخليجي تطبق ضريبة دخل شخصية، الأمر الذي يعد تحولاً كبيراً في السياسات المالية في المنطقة. ويضيف: "بعض أنواع الضرائب يجب أن تفرض على المؤسسات وليس الأشخاص العاديين، فعلى سبيل المثال فإن ضريبة القيمة المضافة يدفعها المستهلك في نهاية المطاف، وليس صاحب المؤسسة التجارية، الأمر الذي يزيد من الأعباء على الأسر من ذوي الدخل المحدود، والمستهلك يدفع قيمة المنتج بالإضافة إلى القيمة المضافة، وهذا ما يجب إعادة النظر فيه بعين الاعتبار ومتابعته من قبل مؤسسة حماية المستهلك"، مبيناً أن الوعي الضريبي لا يزال ضعيفاً في المجتمع العماني ويحتاج إلى المزيد من الحملات التوعوية، لأن الضرائب لم تكن جزءاً من الحياة الاقتصادية اليومية للعُمانيين لفترة طويلة.

بدورها، تشير الدكتورة أمل بنت سليمان بن سعود العلوية، أستاذ مساعد ورئيسة قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية في عري، إلى أن الضرائب باتت من أدوات السياسة المالية الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستدامة المالية، وتنويع الإيرادات، وتعزيز النمو الاقتصادي، موضحة أن السياسات الضريبية في سلطنة عمان تعتبر جزءاً من حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتعزيز كفاءة المالية العامة، وهي تتواءم مع رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، كما أنها ساهمت خلال السنوات القليلة الماضية في تنويع مصادر الإيرادات، ما مكن الحكومة من توفير تمويل لمجموعة من الخدمات والمشاريع المتعلقة بتنمية البنية الأساسية وتنفيذ البرامج التنموية، وذلك حتى رغم التقلبات في الأسعار النفطية.

وتذكر العلوية أن وجود نظام ضريبي واضح ومستقر وعادل يحسن كفاءة إدارة المالية العامة، حيث يمكن للحكومة التخطيط طويل الأمد، لافتة إلى أن أنه في حال تصميم الضرائب بطريقة متوازنة فإنها تتحول إلى وسيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتقديم حوافز في القطاعات الأكثر أولوية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المال، مؤكدة أن عمان شهدت تطوراً ملموساً فيما يتعلق بنظامها الضريبي عبر تحديث التشريعات، والتحول الرقمي، والشفافية، والتي ساهمت في تقديم بيئة أفضل في التسجيل، وتقديم الضريبي، ودفع الضرائب، مما ساعد في زيادة التزام الشركات والأفراد بالتشريعات الضريبية، وتوفير الوقت والإدارة الضريبية.

ويضيف اليقوبي: "من بين التحديات التي تقع على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكلفة الامتثال وتأثير التدفقات النقدية خاصة مع تأخر عمليات الاسترداد الضريبي في بعض الحالات، ولذلك علينا تطبيق التدرج الضريبي وتسريع الإجراءات وإقرار حوافز ضريبية".



د. خالد بن سالم السعيدى **

الفاعلة. واليوم، ورغم ما تواجهه الأسرة الصينية من تحديات ناجمة عن التحضر السريع، وتغيّر البنية الديموغرافية، وارتفاع تكاليف المعيشة، فإنها لا تزال تؤدي دورًا محوريًا في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وإعداد أجيال قادرة على مواصلة مسيرة التنمية.

وتؤكد التجربة الصينية أن التنمية ليست مجرد أرقام للنمو الاقتصادي أو معدلات الإنتاج، بل هي مشروع حضاري يبدأ من بناء الإنسان. وعندما تكون الأسرة حاضنة للقيم، والتعليم أولوية، والانضباط ثقافة، يصبح المجتمع أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة. ومن هذا المنظور، يمكن القول إنّ الترابط الأسري في الثقافة الكونفوشيوسية لم يكن مجرد قيمة اجتماعية موروثّة؛ بل تحوّل إلى رصيد حضاري أسهم، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والسياسات التنموية، في صنع واحدة من أبرز تجارب النهضة في العصر الحديث.

**** رئيس مجلس إدارة جمعية الصادقة الغمانية الصينية**



محمد بن رامس الرواس

عفوي لمشهد عابر، قد تتحول إلى خريطة طريق للمتربين بالوطن في هذه الظروف العصيبة والدقيقة، والكلمة الخبيثة عندما تتجرد فيها الأشياء من الحقائق تكتسي خطورة لا تخطر ببال، والصحيف هومن يسأل نفسه قبل الضغط على زر التوثيق أي نشر هذه الكلمات أو الصورة ضرورية، أم أن حبها أسلم؟

ختامًا، إنّ الوطن في أوقات الشدة لا ينتظر منّا كثرة التغريد عبر منصات التواصل الاجتماعي؛ بل عمق السكينة، فكُن- أيها الواعي- كما عُرف عن العُلماني دائمًا؛ حكميًا في صمته، متزنًا في نقطه، بعيدًا عن السطحية، قريبًا من نبض المصلحة العليا لثراب وطنه العزيز الغالي.



حمود بن سعيد البطاشي

أثبتت البيانات أن السوق متوازن، فهذا أمر إيجابي. أما إذا كشفت عن نقص في بعض المهن وارتفاع في تكلفتها وانعكاس ذلك على المؤسسات والمواطن، فإن المراجعة تصبح أمرًا يستحق النظر، ومراجعة القرار لا تعني التراجع عن هدفه؛ بل قد تكون دليلًا على نجاح الإدارة في قراءة المتغيرات والاستجابة لها.

إن التعمين والاستقدام ليسا بالضرورة طريقين متعارضين؛ حيث نستطيع أن نجعل المواطن العُماني في مقدمة الأولويات، ونستثمر في تدريبه وتأهيله، وفي الوقت نفسه نوفّر للقطاعات التي تحتاج إلى عمالة وافدة احتياجاتها ضمن ضوابط واضحة. والذي نحتاج إليه هو سوق يحفظ حق العامل، ويحمي المؤسسة الجادة، ويصون أولوية المواطن، ولا يحمل المستهلك تكلفة اختلال يمكن معالجته.

لقد أصبحت بعض المؤسسات اليوم تبحث عن العامل أكثر مما يبحث العامل عن العمل، وهذه وحدها إشارة نستحق أن نتوقف عندها؛ فالقيمة لم تعد مجرد تأثيرية عامل؛ إنها كلفة مشروع، واستمرار مؤسسة، وفاتورة يدفع جزءًا منها المواطن. ومن هنا تأتي الدعوة إلى وزارة العمل؛ ادرسوا الواقع كما هو، واستمعوا إلى السوق، وافتحوا بقدر الحاجة، وشددوا بقدر الضرورة؛ فالإقتصاد لا يحتاج بأننا مفتوحًا بلا ضوابط ولا بأننا مغلّقًا أمام الجميع، بل يحتاج ميزانًا دقيقًا، تبقى المصلحة الوطنية في كفته.

النمو. وفي المقابل، أسهمت العلاقات الأسرية المتناسكة في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، من خلال التكافل بين الأجيال، ورعاية كبار السن، وتقديم الدعم النفسي والمادي داخل الأسرة، وهو ما خفف من كثير من الأعباء الاجتماعية، وعزز قدرة المجتمع على التكيف مع التحولات الاقتصادية المتسارعة.

وتحت قيادة الرئيس شي جينينغ، تمضي الصين قُدُمًا في مسيرة التحديث الصيني النمط في الوقت الحالي، وتستحق تجربة الصين في الحكم والإدارة الاستفادة منها. ومع ذلك، فإن التجربة الصينية لم تتوقف عند حدود المحافظة على الإرث الثقافي، بل سعت إلى توظيفها بما ينسجم مع متطلبات العصر. فبينما حافظت على القيم الكونفوشيوسية المتعلقة بالأسرة والانضباط واحترام التعليم، تبثت في الوقت نفسه سياسات اقتصادية حديثة، وانفتحت على التجارة العالمية، واستثمرت في التكنولوجيا والابتكار. ومن هنا، فإن النجاح الصيني لا يمكن تفسيره بالثقافة وحدها، ولا بالاقتصاد وحده، وإنما بالتكامل بين منظومة القيم والسياسات العامة والإدارة

تنحصر داخل المنزل؛ بل تمتد إلى المدرسة، ومكان العمل، ومؤسسات الدولة. ومن هذا المنطلق، يصبح الانضباط المهني، واحترام القانون، والإخلاص في أداء الواجب امتدادًا طبيعيًا للتربية الأسرية.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تحرص الصين، مع انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، على الاستثمار المكثّف في التعليم وتنمية الموارد البشرية، مُستفيدة من ثقافة اجتماعية تمنح العلم مكانة رفيعة، وتعتبر نجاح الأبناء مسؤوليّة جماعية للأسرة بأكملها. وقد أسهم هذا التوجه في تكوين قوة عاملة تتميز بالانضباط، والقدرة على التعلم، والاستعداد للتكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

كما عزّز الترابط الأسري ثقافة الادخار، التي تُعد إحدى السمات البارزة في المجتمع الصيني، حيث تنظر الأسرة إلى الادخار باعتباره وسيلة لتأمين المستقبل، وتمويل التعليم، ودعم المشروعات، ومواجهة الأزمات. وقد وفر ذلك، إلى جانب السياسات الاقتصادية، قاعدة مهمة لزيادة الاستثمارات وتحفيز

عندما يتأمل الباحث تجربة التنمية في جمهورية الصين الشعبية الصديقة، قد يتّجه اهتمامه أولاً إلى المصانع العملاقة، والتقدم التكنولوجي، وشبكات البنية الأساسية، إلّا أن قراءة أعمق للتجربة تكشف أن أحد أهم مرتكزاتها يكمن في الإنسان، وفي المؤسسة الأولى التي تصنعها: الأسرة.

ففي الثقافة الصينية، التي تشكّلت عبر قرون طويلة تحت تأثير الفلسفة الكونفوشيوسية، لا تُعد الأسرة مجرد إطار اجتماعي يجمع أفرادًا تربطهم صلة الدم، بل هي المؤسسة التي تُبنى فيها الشخصية، وتُغرس فيها قيم المسؤولية والانضباط واحترام النظام والعمل الجماعي. وقد انعكست هذه المنظومة القيمية على المجتمع بأكمله، لتصبح أحد العوامل الثقافية التي هيأت البيئة المناسبة لتحقيق التنمية.

وتقوم الفلسفة الكونفوشيوسية على مبدأ أن استقرار الدولة يبدأ باستقرار الأسرة، وأن الفرد الصالح هو ثمرة تربية أسرية تقوم على البر بالوالدين، واحترام الأكبر سنًا، والوفاء بالواجبات، والالتزام بالأخلاق، وهي قيم لا

متى يوقظ صمود فلسطين الضمير العالمي؟



خالد بن سالم الغساني

تحوّلت فلسطين، في ضوء هذه التطورات، إلى قضية ضمير إنساني عالمي

السياسي والعسكري للاحتلال، أو اكتفت بمواقف لم ترتق إلى مستوى الكارثة الإنسانية.

ولم يعد العالم يجهل ما يجري، ولم تعد الجرائم تُرتكب بعيدًا عن أعين الرأي العام، بل أصبحت تُنقل لحظة بلحظة بالصوت والصورة. ومع ذلك، ظل الاندلاء بأنه لا يعلم ما يجري. ومع ذلك، بقي السؤال الأكبر معلقًا: ماذا لم يتحول هذا الوعي العالمي إلى موقف قادر على وقف المأساة، وإنصاف الضحية، وإعلاء القانون فوق اعتبارات القوة والمصالح؟

من هنا نبدأ، لا لنبحث في قدرة الفلسطينيين على الصمود، فقد أثبتوا ذلك على مدى عقود طويلة، وإنما لتساءل عن العالم نفسه: متى يصبح هذا الصمود الاستثنائي قوةً أخلاقية تدفع الإنسانية إلى الانتقال من التعاطف إلى المسؤولية، ومن الإدانة إلى الفعل، ومن مراقبة المأساة إلى الإسهام في إنهاؤها؟

لقد سجّل الشعب الفلسطيني، منذ بداية الاحتلال، واحدة من أطول تجارب الصمود في التاريخ المعاصر، متمسكًا بأرضه وهويته وحقه في الحرية والعودة، رغم عقود من الاقتلاع والحروب والحصار. وجاء ما شهده قطاع غزة خلال أكثر من عامين من الحرب والدمار ليجسد الامتداد الأشد قسوة لهذه المسيرة، حيث واجه شعب بأكمله واحدة من أعنف الحروب في العصر الحديث، متمسكًا بحقه في الحياة والكرامة، رغم اختلال غير مسبوق في موازين القوة، وما يحظى به الاحتلال الإسرائيلي من دعم عسكري وسياسي وإعلامي واسع.

لقد استهدف الاحتلال الإسرائيلي الأحياء السكنية، والمدارس، والمستشفيات، ودور العبادة، والبنية الأساسية، ولم يسلم من نيران الحرب طفل أو امرأة أو شيخ، كما لم تسلم مصادر المياه والغذاء والدواء والوقود، في مشهد إنساني بالغ القسوة. ولم يكن الهدف تدمير المباني وحدها، وإنما كسر إرادة المجتمع الفلسطيني، ودفعه إلى الاستسلام تحت وطأة المعاناة اليومية.

غير أن النتيجة جاءت على خلاف ما أراده الاحتلال. فكلما اتسعت دائرة الدمار، ازداد الفلسطيني تمسكًا بأرضه وحقه في الحياة. ولم يتحول الحصار إلى استسلام، ولا القصف إلى يأس، بل أصبح الصمود جزءًا من الحياة اليومية، وتحوّلت القدرة على البقاء إلى رسالة سياسية وأخلاقية تؤكد أن الشعوب التي تؤمن بحقوقها في الحرية لا تهزم بالتفوق العسكري. ومن هنا أصبحت المقاومة تعبيرًا عن إرادة شعب يرفض التخلي عن وجوده وكرامته ومستقبله.

لكن الحرب على غزة كشفت حقيقة تتجاوز حدود فلسطين نفسها؛ فلم يعد السؤال مقتصرًا على ما يستطيع الاحتلال أن يفعله، بل على ما يختار العالم أن يفعله. فقد وضعت هذه الحرب النظام الدولي أمام اختبار غير مسبوق، وكشفت حجم التناقض بين المبادئ التي يرفعها وممارساته على أرض الواقع. ففي الوقت الذي تتحدث فيه دول كبرى عن حقوق الإنسان وسيادة القانون، استمرت في تقديم أشكال مختلفة من الدعم

الترابط الأسري في الثقافة

الكلمة الطيبة والكلمة الخبيثة

الأحداث يجدر بالإنسان الواعي أن يقول الكلمة الطيبة ويتبعد عن غيرها طوعية وصيانةً منه لوطنه وحراسةً للفضيحة؛ فلا يكن ناقلاً للشائعات والأخبار العجاء والكلمة الطائشة التي تصبح كشرارات تسقط في الهاشم القابل للاشتعال الذي يبدأ بتفريده أو مشاركة أو رأي صغير غير محسوب ينتظره أعداء الوطن ويضيفون عليه ما يشتهون ويعيدون نشره بكل الموقع، وما أسرع أن يتلبس الظن بثوب اليقين، ولنعلم أن التحقق من مصادر الوقائع من المصادر الرسمية هو أول درجات الاصطفاف الوطني.

إنّ ما نكتبه أو ننشره قد يعبر الآفاق ويصل إلى آلاف الناس في لحظات، ومن هنا

حين ترتفع الأصوات وتتزاحم الكلمات في وسائل الأنباء وعلى شاشات التلفاز والهواتف ووسائل التواصل الاجتماعي، ويختلط الحابل بالنابل فإنّ الحقائق لا تضع، بل يضع الوعي إن غاب الميزان والحكمة، وتلك هي ساعة الفطنة؛ حيث يكون الصمت بلاغة، والثاني فضيلة، والكلمة أمانة.

في الأوضاع الاستثنائية وغير الاستثنائية، حين تضطرب منصات التواصل بسيول الجُمّل والظنون، لا يُقاس الانتماء الوطني بكثرة التغريدات والمشاركات بسبب وبدون سبب، بقدر ما تُقاس قوة المرء على ضبط جوارحه الرقمية والسمو فوق مستنقع الجهل والتسرع، وحين تتسارع وتحوّلت فلسطين، في ضوء هذه التطورات، إلى قضية ضمير إنساني عالمي، لأنها تمس المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي. وأصبح الدفاع عنها دفاعًا عن قيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان، ورفض العقاب الجماعي، وحماية المدنيين، وهي المبادئ التي يفقد العالم جزءًا من مصداقيته كلما عجز عن تطبيقها بصورة متساوية.

أصبحت فلسطين اليوم مرآةً تعكس حقيقة النظام الدولي، وتكشف الفارق بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية. وكل يوم يصمد فيه الفلسطيني، رغم القصف والحصار والحرمان، يوجّه إلى العالم سؤالًا جديداً حول معنى العدالة، وحدود المسؤولية الأخلاقية، وقيمة القانون عندما يخضع لموازين القوة. ولذلك غدا صمود الفلسطينيين اختبارًا يوميًا لضمير الإنسانية بأسرها.

ولهذا يبقى السؤال الذي يطرحه عنوان هذا المقال مفتوحًا وموجهًا إلى العالم، لا إلى فلسطين؛ فالإنسانية أصبحت اليوم أمام اختبار تاريخي؛ فإما أن تنتصر المبادئ التي قامت عليها منظومة القانون الدولي، وإما أن يتحول الصمت عن هذه المأساة إلى سابقة تقوض الثقة بتلك المنظومة، وتضعف الإيمان بعديلها وجدواها.

فوق كل ذلك، قد تتأخر العدالة، وقد يطول أمد المعاناة، لكن الشعوب التي تتمسك بحقوقها في الحياة والكرامة لا تهزم بإرادة السلاح وحدها. وسيظل صمود الفلسطينيين شاهداً على أنّ القوة قد تفرض واقعًا مؤقتًا، لكنها لا تستطيع أن تنتزع حقًا، ولا أن تطفئ إرادة شعب آمن بحريته، كما سيبقى سؤال فلسطين موجهًا إلى الضمير الإنساني، حتى يجد العالم الشجاعة الأخلاقية التي تجعله ينتصر للمبادئ التي أعلنها، قبل أن ينتصر لفلسطين.

حين يصبح العامل نادرًا.. المواطن يدفع الفاتورة

وفي نهاية الطريق، يدفع المواطن جزءًا من هذه الزيادة.

ولهذا أضح أمام وزارة العمل سؤالاً أراه جديرًا بالدراسة؛ بعد هذه الفترة من تطبيق القيود، وفق القانون والإجراءات المنظمة، ولا ينبغي أن يكون النقاش على حساب حقوقه. لكنّ هناك طرفًا آخر في المعادلة يستحق النظر أيضًا، إنها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي لديها عقود ومشاريع والتزامات ومواعيد تسليم، وتحتاج إلى عدد مُحدد من العمال لإنجاز أعمالها.

وهنا تبدو عبارة «انقل عاملاً من داخل السلطنة» سهلةً نظريًا، لكنها ليست دائمًا كذلك في الواقع. فالمؤسسة تحتاج إلى عامل مناسب للمهنة، لديه الخبرة المطلوبة، متاح للنقل، ويقبل بشروط العمل، وقد تجد نفسها في الوقت نفسه تنافس مؤسسات أخرى على العدد المحدود من العمالة المتاحة.

وبذلك تتحول المسألة من إجراء إداري إلى معادلة اقتصادية يحكمها العرض والطلب. وحين يُقلّ المعروض بينما يستمر الطلب، فمن المتوقع أن ترتفع تكلفة الحصول على العمالة. والمؤسسة الصغيرة لا تملك دائماً القدرة المالية التي تملكها الشركات الكبرى لمجاردة الارتفاع في الأجور أو تحمل تأخر المشاريع.

وهنا لا يقف الأثر عند صاحب المؤسسة؛ فارتفاع تكلفة اليد العاملة قد يرفع تكلفة تنفيذ المشروع، وهذه التكلفة ستجد طريقها، بصورة أو بأخرى، إلى أسعار البلاء والصيانة والتشطيبات والخدمات المرتبطة بها.

والأرقام في النهاية هي الحكم. علينا أن ندرس توافر العمالة في المهن الإنشائية، ومتوسط تكلفتها، وحركة الأجور، وأثر ذلك على أسعار تنفيذ المشاريع. فإذا

رحلة إلى صديق

ريتا دار

1

وداعًا نظيرة الحارثي.. من
المهد إلى قمم الجبال

أفحل بن عبدالله الصفري

2

مشاريع مبشرة في
السلطنة

آية السبابي

3

القلوب ليست
للتلقين

د. هبة العطار

4

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

حُرية الملاحة أولوية عُمانية

مُنذ اليوم الأول من التوترات التي تشهدها منطقتنا، أكدت عُمان ضرورة التزام جميع الأطراف بحرية الملاحة والمرور الآمن للسفن وناقلات النفط عبر مضيق هرمز، مع سعيها الحثيث والملموس لوقف التصعيد وتغليب لغة الحوار.

ولم تدخر عُمان أي جهد عبر تفعيل الأدوات السياسية والدبلوماسية

لإقناع جميع الأطراف بالجلوس على طاولة المفاوضات، لأنها تدرك جيدًا أنَّ لغة الحرب ستجلب الدمار والخراب على الجميع، وها هو الاقتصاد العالمي يشهد هزات قوية نتيجة التأثير بالتصعيد في مضيق هرمز. ودائمًا ما تؤكد عُمان رفضها للاعتداءات على السفن أثناء عبور المضيق، واعتبار ذلك انتهاكًا للقانون

الدولي وسيادة المياه الإقليمية، وتهديدًا لسلامة الملاحة البحرية وأمن المنطقة واستقرارها، ومع ذلك تواصل العمل والتفاوض وفتح قنوات الحوار مع جميع الأطراف من الدول الشقيقة والصديقة لإرساء ترتيبات مُتعلقة بالملاحة في مضيق هرمز تضمن انسيابية وتدفق حركة الملاحة. إن الدبلوماسية العُمانية تضي

على أكمل وجه في دعوتها الصادقة للجميع لاتباع المسارات السياسية والابتعاد عن لغة التصعيد؛ لأنَّ الحوار هو الحل لكل ما تشهده المنطقة من أزمات وصراعات، وقد أثبت التاريخ أنَّ الخيارات العسكرية لا تنتج عنها أية حلول؛ بل تزيد الأمر تعقيدًا، وتؤدي إلى تفاقم الصراع بما لا يُحمد عقباه.

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

أقول لك: صبر

عائشة بنت أحمد البلوشية

النطق هو من أعجب ما يُعز الإنسان، ومنذ بدء الخليقة، كان التواصل اللغوي هو الذي صنع الفارق الذي خُصَّ الله تعالى به البشر دون غيرهم من المخلوقات، واللهجات العُمانية التي تستمد جذورها من اللغة العربية الفصحى، لا تختلف عن بقية اللغات التي تتعامل بقوة الصوت ومخارجة.

لدينا ولله الحمد زخم كبير من الكلمات التي تختلف معانيها باختلاف نطقها، فكلمة (صبر...) التي تعادل فعل الأمر صبر، هي ما نستخدمه في لهجاتنا العُمانية في مواقف كثيرة. منها على سبيل المثال إذا واصلتني رسالة على هاتفي يطلب مني صاحبها معلومة، ولا تكون تلك المعلومة حاضرة معي حينها، أرد عليه: (صبر...) مع إضافة "الإيجوي" الراكض إليها حتى يطمئن بأنني سأجلب المعلومة على وجه السرعة، فأليجأ إلى هاتفي لاستخراج المطلوب إنَّ كان رقمًا، أو قد تعني البيع بالأجل، عندما يقول لنا صاحب الدكان: "تدفع ولا صبر؟".

لكن (صبر) أيضًا قد تدل على التهديد والوعيد، عندما ينطقها الأب أو الأم تهينة لعقاب قادم لأبنائهم إذا ما ارتكبوا خطأ ما، ويفضّلان معاقبتهم بعيدًا عن عبون الناس، وخاصة إذا ما أضافوا للفعل "دوك في البيت"، أو بصيغة تهديد جدتي الحبيبة -رحمها الله وأسكنها فسيح جناته- (دواكن مهروك في البيت) أي أننا -أنا وشقيقتي عليها- قد تم طحن دواءنا وإعداده، وسنجدّه في انتظارنا عندما نصل

إلى البيت. طبعًا الدواء عبارة عن لشطات بالخضرية أو الخبزانة أو غلج لومي (وهو الأشد لسعًا)، وأنا أكيدة من أنَّ كل عُماني وعُمانية قد مرَّت عليه إحدى صيغ التهديد هذه أو غيرها التي تتبع صيغة الأمر (صبر)، وقد تأتي بمعنى انصت، أو صه، ورغم تباين اللهجات العُمانية من محافظة إلى أخرى، لكنها تتشابه في استخدام مثل هذه المفردات وقبولتها لتواءم مع الموقف.

إنسا نعيش اليوم في زمن من المتغيرات في كل شيء حولنا؛ حيث بلغنا من التطور وتوافر أسباب الراحة مبلغًا عظيمًا، فقد أصبحت الأرض تطوى لنا بسبب وجود السيارات السريعة، والطائرات النفاثة وقطارات الرصاصة، ونهرب من حر القبط إلى برودة المكيفات، ونحفظ أطعمتنا في التلاجات، وتنتشر المستشفيات حولنا متى ما احتجنا للعلاج، وأصبحت المدارس متنوعة كتتنوع الفاكهة، لكن كلما زاد التقدم، زادت الأزمات تعقيدًا، وتتنوع الابتلاءات والمشاكل، ومن المستحيل بمكان أنَّ يوجد فرد منّا دون ابتلاء، وتختلف الابتلاءات ودرجاتها باختلاف الأشخاص، وكذلك تختلف كلنا في درجات صبرنا وتحملنا لأي مشكلة، فهناك المتبرم، وغيره المتأفف، والصابر بصمت، والساخط، والمشتكى.... إلخ.

وقد قال عزَّ قاتلاً حكيمًا: (وَلْيَبْلُوكُمْ شَيْءٌ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالتَّغْيِيرِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ {البقرة: ١٥٥})

ليبشر الصابر على البلاء بالثواب الذي يكون في الدنيا أو الآخرة أو الاثنين معًا، فعندما تتفك الخليفة في انتظار الحساب في مشهد يوم عظيم، وعد الله تعالى الصابر في الآية ١٠ من سورة الزمر: (إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ)، فهل بعد هذا أجر!!

وقد وردت مفردة (صبر) ومشتقاتها ١٠٣ مرات في القرآن الكريم، في ٤٥ سورة، وذلك ليؤكد لنا ربنا أن للصبر قيمة عظيمة في ميزان الخصال التي يجب أن يتحل بها المرء، وذلك بسبب صعوبة الفعل؛ فهي من الخصال التي تكتسب بالممارسة في تهذيب الذات، ولذلك رأينا سيدنا موسى عليه السلام في سورة الكهف يقول للعبد الصالح الذي أكد له بأنه لن يستطيع الصبر:

{قَالَ سَتَدِينُنِي إِنِ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا} (الكهف: ٦٩)، فقد قرَّ نبي الله موسى- عليه السلام- الفعل بمشيئة الله تعالى، لأنه خشي أن لا يتمكن من لجم نفسه، كما أنه جاء -أي الصبر- في القرآن الكريم كوجه من وجوه البر، كما في الآية ١٧٧ في سورة البقرة في قوله تعالى: {لَيْسَ أَمْرُ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ أَمْرٌ مِّنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّالِفِينَ وَفَى بِالْإِقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ

الرؤية

عمرتني السعادة وأنا اطلع على الردود والتعليقات من العديد من المفكرين والكتاب في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى وجه الخصوص من قطبي المجلس (عُمان والسعودية)؛ وذلك حول مقال الأسبوعي المنشور في جريدة الرؤية يوم الأحد الماضي الموافق ٢ أغسطس الموسوم: "عُمان.. قدر الجغرافيا"، فقد حملت تلك الردود مضامين جديرة بنشر لما تحمله من أهمية لشعوبنا الخليجية في زمن الحرب؛ فقد سلطت عُمان وموقعها الجغرافي الفريد والذي لا مثيل له في المنطقة؛ جعل منها البديل الآمن لسلسلة الإمدادات والبديل الدائم لمضيق هرمز. ويتمحور البعد الجغرافي لأرض الغبراء في نقطتين أساسيتين لا غنى عنهما للأشقاء؛ هما:

١- تستطيع موانئ الدقم وصحار وصلالة توفير بدائل لوجستية لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق؛ عبر ربط الموانئ العُمانية بالمناذ والطرق البرية.

٢- إنشاء خطوط أنابيب من السعودية ودول المجلس عبر الربع الخالي إلى صلالة أو الدقم؛ حيث يُمكن لجهاز الاستثمار العُماني أن يتولى دراسة المشروع من الجانب الفني والمالي وتمويله إذا تطلب الأمر ذلك، بالتنسيق مع الاطراف المستفيدة؛ ليكون ذلك سوف يُقلل الاعتماد على مضيق هرمز، ويُوفر مسارات أكثر أمانًا لتخزين النفط ثم تصديره عبر بحر العرب.

وكانت رسالة الأستاذ سام الغامدي من المملكة العربية السعودية الشقيقة وبالتحديد من مكة المكرمة، تُساند وتدعم هذا التوجه الاستراتيجي الذي يحمل أفكارًا خارج الصندوق في معالجة أي حصار قد يتعرض له الخليج؛ إذ استهل رسالته بعد السلام بكلمات مُعبرة تخترق القلوب والعقول وتُعبّر عن العلاقات الأزلية بين المملكة والسلطنة؛ ولعل زيارة حضرة صاحب الجلالة السلطان هشيم بن طارق المعظم لأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود- حفظهما الله ورعاهما- كأول زيارة خارجية لجلالة السلطان منذ توليه مقاليد الحكم، وتعكس هذا التأخي والتقارب بين القيادتين العُمانية والسعودية منذ عقود طويلة. ويقول الغامدي في رسالته التي حملت لي الكثير من الأفكار الثيرة حول معضلة هرمز:

"أسعدتني رسالتك واطلعت على الإنفوجرافيك والمقال المتميز لكم يا دكتور محمد بعنوان "عُمان.. قدر الجغرافيا"، وهذا تعليق وقرءاة تحليلية على قدر معرفتي وتعذري على اجتهادي لهذه القراءة التي تجمع بين البُعدين السياسي والاقتصادي

توقيع:

"كفاني عذاب الله يجازيك بفعالك/

جرحت الضمير ولا طرا لك دتاويني.

مرض المحبة داه ودواه بوصالك/

ألا كيف تبخل وأنت نظرتك تشفيني.

ألا وأعذلي كيف ما عاد بيننا لك/

سوى إنك تشوف الموت يبيديه بطويني"

شعر: الأمير بندر بن خالد بن عبدالعزيز

رسالة من
أرض الحرمين

د. محمد بن عوض المشيخي *



لطرحكم الراقي: فالبعد الجيوسياسي أخي العزيز (الاستقرار والأمان) والموقع الجغرافي الفريد للسلطنة باعتلاكها موانئ استراتيجية خارج مضيق هرمز يمنحها استقلالية سياسية كبرى، ويجعلها صمام أمان بعيدًا عن التوترات الإقليمية. السياسة العُمانية المتزنة تاريخيًا حوّلت هذه الجغرافيا إلى ممرات آمنة للطاقة وحفظ أمن الملاحة الدولية، مما يرسخ مكانتها كشريك دولي موثوق وبيئة آمنة جاذبة للاستثمارات. كما أن البعد الاقتصادي (الاستدامة والمستقبل) والأرقام التي أوردتها (مثل ٢٢ مليار ريال عُمان كإجمالي استثمارات، ووجود أكثر من ٦ مناطق حرة) تثبت نجاح السلطنة في تحويل الميزة الجغرافية إلى تمكين اقتصادي فعلي لاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. كما أن التركيز على الدقم كمركز عالمي، والمزبونة كبوابة لسوق يضم ٤٣ مليون نسمة، يمثل ذكاءً استثماريًا فائقًا يترجم رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

الجغرافيا وحدها لا تصنع مجداً ما لم تقترن بإدارة حكيمة وتخطيط سليم؛ كما تفضلتم وسلطنة عُمان اليوم تقدم نموذجًا ملهماً في كيفية ترويض "الجغرافيا السياسية الصعبة" وتحويلها إلى "ثروة استراتيجية وفرص اقتصادية واعدة" تجعلها رقماً صعباً في معادلة الاقتصاد العالمي الجديد. حفظ الله سلطنة عُمان الشقيقة، وبارك في نهضتها المتجددة تحت ظل القيادة الحكيمة السلطان هشيم بن طارق، وأدام عليها وارف الأمن والأمان والاستقرار والرخاء، كما أسأل الله العلي القدير أن يحفظ بلادنا الغالية المملكة العربية السعودية، ويدعم عزها وربادتها في ظل خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد الأمين، وأن يجمع بين بلدينا وشعبينا دائماً على الخير والمحبة والشراكة المستدامة.

والشكر موصول لكم يا دكتور محمد على هذا الطرح الفكري الثير والتحليل الاستراتيجي الراقي، نسأل الله لكم دوام التوفيق والسداد والفنح برايكُم، وقلمكم السيل" (انتهت الرسالة).

وفي الختام.. يجب تذكير الجميع بأن فكرة إنشاء خط أنابيب لنقل النفط السعودي إلى جنوب سلطنة عُمان تعود إلى مطلع الثمانينيات القرن العشرين عبر صحراء الربع الخالي كواحد من الخيارات الاستراتيجية للمملكة؛ وذلك لتجنب مخاطر المرور عبر المضيق؛ لكونه يشكل حاجساً أمنياً للقيادة السعودية التي كانت تُصدر أكثر من ٨٨٪ من النفط السعودي عبر هرمز قبل مارس ٢٠٢٦.

* أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

المحافظات والأندية.. هل حان وقت الشراكة؟



د. محمد بن خلفان العاصمي

تُتابع هذه الأيام بطولة "شَجَّع فريقك"، هذه البطولة التي نالت متابعة واسعة من الجماهير والمهتمين، وبلغت تنافسيتها درجةً لم نشهدها في الدوريات المحلية، وهذا المشهد يقود إلى تساؤل مُهم؛ وهو: كيف يمكن استثمار هذا الزخم الكبير من المتابعة والاهتمام والشغف لدى الجماهير الرياضية؟

وحتى نجيب على هذا السؤال لا بدُ من تقديم نظرة إصلاحية لواقع الأندية الرياضية وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى، وكيف يمكن أن تكون هناك شراكة حقيقية بين الأندية والمؤسسات الأخرى والمحافظات خاصة في ظل الإدارة اللامركزية الحديثة وتمكين المحافظات ودور ذلك في التنمية المحلية وفق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

لا شك أن للأندية دوراً ثقافياً واجتماعياً ورياضياً في المجتمع. والرياضة هي بوابة الصحة والسلامة العامة، وهذه الأدوار تتكامل بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الدول لتحقيقها، كما أن التنشيط الاقتصادي والاجتماعي وتوليد الوظائف المباشرة وغير المباشرة وتنمية

القدرات جزء أساسي من أدوار المحافظات كمجموعة مجتمعية متطورة اقتصادية تقع على عاتقها مسؤولية تحقيق أهداف التنمية الوطنية في كافة ربوع الوطن، وهذا هو المدخل الأساسي الذي يجعل الشراكة ممكنة وحتمية بين المحافظات والأندية متى ما توافرت الرغبة في ذلك.

وبنظرة مباشرة نجد أن الأندية تتلقى الدعم بشكل مباشر من الحكومة، مع وجود استثمارات متواضعة لدى بعضها، فهل هذا النموذج القائم على الدعم الحكومي قادر على تحقيق الاستدامة للأندية؟ الجواب لا يحتاج لتفكير طويل؛ فالمناخ لحال الرياضة يدرك أن الجواب قطعاً (لا)؛ إذ تتعرض الأندية بشكل مستمر لأزمات مالية، أدت لتوقف نشاط بعضها، وهذه خسارة تنموية للمجتمع الذي وضع النادي لغدته، وتراجع في دور مؤسسات مدنية تضع الدولة على عاتقها مسؤولية كبيرة، وهذا ليس حال أنديةنا فقط؛ بل هي مشكلة عامة تعاني منها جميع النماذج التي تعتمد على التمويل الحكومي بشكل أساسي، لذلك لابد من التفكير في حلول أخرى تحقق الاستدامة

والأهداف المرجوة من وجود الأندية. نأتى إلى نظام المحافظات الجديد، والذي انتقل بمفهوم الإدارة المحلية من المفهوم التقليدي إلى التمكين والتنمية المستدامة الشاملة، ومن المركزية إلى الاستقلالية، هذا النموذج الذي حوّل المحافظات لإحدى قطارات الدعم الاقتصادي المساهم في الدخل القومي، وجعل منها مسؤولية عن زيادة جودة الحياة في المجتمع، ومكلفة بتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمارات وتنغيل دور القطاعات والاستفادة من الموارد المتاحة في المحافظات، والرياضة هي أحد مكونات التنمية الاجتماعية التي يمكن أن تساهم في هذا الجانب، وهذه الأندية موجودة داخل المحافظات لتخدم سكانها، والسادى أداة لاحتواء الشباب، وكون المحافظة هي الأقرب إلى احتياجات المجتمع المحلي فإن الشراكة مع النادي يمكن أن تكون استثماراً في التنمية المحلية وليس مجرد إنفاق رياضي.

ومن هنا نخرج إلى جوهر الموضوع وهو: كيف يمكن إيجاد شراكة حقيقية بين المحافظات والأندية، وهنا نركز على مصطلح شراكة وليس

وملعب روما الأولمبي الذي تستفيد منه أندية روما ولاتسيو، وملعب "منتجويك" في برشلونة التابع لبلدية الأندية والذي يستفيد منه نادي برشلونة وبيرونا وإسبانيول، هذه نماذج للشراكة بين المحافظات والأندية حيث تستثمر المحافظات (البلديات) في هذه المنشآت لكونها تمتلك القدرة المالية لإدارتها، وتملك القدرة لتشغيلها طوال العام في مختلف الفعاليات والأنشطة، وفي نفس الوقت تستفيد من استخدام الأندية لهذه المنشأة بشكل اقتصادي عال.

وتحويل المجمعّعات الرياضية في المحافظات إلى منشآت حيوية أمر بالغ الأهمية؛ حيث لا يُمكن تحمل الكلفة التشغيلية العالية في مقابل مردود بسيط، ويجب التفكير في استثمار هذه المنشآت بشكل أفضل مما نشاهده، وهذا أمر يمكن تحقيقه عن طريق المحافظة كمجموعة حديثة يناط بها زيادة الحراك الاقتصادي والاجتماعي والسياحي للمحافظة، وهناك نماذج عالمية في هذا السياق على سبيل المثال ملعب (سان سيرو) التابع لبلدية ميلانو؛ حيث تستفيد منه أندية ميلان وإتار ميلانو.

الاشرابات	الرياضة	الاقتصاد	رئيس التحرير	الرؤية
هاتف: ٢٤٦٥٢٥٤٠٢ - فاكس: ٢٤٦٥٢٥٤٠٤	محول: ٢١٤ ، ٢١٥ sportdesk@alroya.info	محول: ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ businessdesk@alroya.info	حاتم بن حمد الطائي	يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر
التوزيع	الإعلانات	المحليات	التحرير	
هاتف: ٢٤٦٥٢٥٤٠٣ - فاكس: ٢٤٦٥٢٥٤٠٤	هاتف: ٢٤٦٥٢٥٤٠١ - فاكس: ٢٤٦٥٢٥٤٤٤	محول: ٢٠٧ ، ٢٠٨ localdesk@alroya.info	٢٤٦٥٢٥٤٤٤ - فاكس: ٢٤٦٥٢٥٤٤٠	
الطباعة	ads@alroya.info			
وزارة الإعلام				

تجاوز حجم الاستثمار التراكمي 2.3 مليار ريال

توقيع 39 عقدا استثماريا في «صحار الصناعية» بـ214 مليون ريال

ملموّسا على مستوى سلطنة عُمان؛ عبر مساهمته في تجنب انبعاث كميات من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، إضافة إلى تحقيق وفورات من الغاز الطبيعي، الأمر الذي يعزز جهود سلطنة عُمان في خفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق أمن الطاقة.

وأضاف مدير عام مدينة صحار الصناعية أن المصنع من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للمصانع العاملة بالمدينة في الأسواق العالمية من خلال دعم التزامها بالمعايير البيئية ومتطلبات خفض الانبعاثات الدولية؛ الأمر الذي يعكس إيجاباً على فرص التصدير والنمو الصناعي المستدام.

وتعمل «مداثن» حالياً على تنفيذ عدد من المشروعات في مدينة صحار الصناعية، أبرزها دراسة استشارية حول إعادة تأهيل البنية الأساسية القائمة، والخدمات المساندة للمراحل (١-٦)، والانتهاء من مشروع إنشاء البنية الأساسية في المرحلة السابعة، إضافة إلى حزمة من المشروعات الاستراتيجية خلال خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠).

العمل على إنشائه حالياً يمثل خطوة استراتيجية مهمة نحو تعزيز التحول في قطاع الطاقة النظيفة بسلطنة عُمان، ومن المتوقع أن تبلغ قدرته الإنتاجية ٩٣ ميغاواط، ويأتي في إطار شراكة استراتيجية تهدف إلى تشغيل وإدارة شبكة توزيع الطاقة النظيفة بكفاءة عالية، إلى جانب تطوير منظومة متكاملة لحوكمة الفوترة وتقديم خدمات الطاقة للمستثمرين في المدينة الصناعية وفق أفضل الممارسات العالمية. وأوضح أن المشروع يهدف إلى تحقيق قيمة مضافة مباشرة للمستثمرين من خلال توفير طاقة نظيفة بتكلفة تنافسية ومساهمته في خفض فواتير الكهرباء خلال ساعات إنتاج الطاقة الشمسية، مع ضمان استمرارية الإمداد الكهربائي وتلبية الاحتياجات الليلية وغير الشمسية دون انقطاع.

ولفت إلى أنه تم تخصيص موقع المشروع في المرحلة السابعة من مدينة صحار الصناعية وتخطيطها بعناية لضمان توفير بنية أساسية متكاملة تدعم حلول توليد وتوزيع الطاقة المتجددة، ومن المؤمل أن يُحدث المشروع أثراً بيئياً



لدول الخليج العربية والدول المجاورة، مؤكداً أن المشروع سيسهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال توفير ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ فرصة عمل من بينها أكثر من ١٥٠ فرصة وظيفية للعُمانيين إلى جانب نقل الخبرات وتعزيز التنمية الصناعية.

وأشار إلى أن مشروع الطاقة المتجددة في مدينة صحار الصناعية الذي يجري

الإنتاجية الإجمالية إلى ٩٠ ألف متر مربع يومياً عند اكتمال تشغيل جميع خطوط الإنتاج، فيما يبدأ المصنع عملياته بطاقة إنتاجية أولية تبلغ ٦٠ ألف متر مربع يومياً.

وبين أنه من المخطط تخصيص نسبة ٢٥ بالمائة من إنتاج هذا المصنع للسوق المحلي، فيما سيتم تصدير ٧٥ بالمائة من الإنتاج إلى أسواق دول مجلس التعاون



عبد الله بن أحمد المياسي

إجمالي عدد الشركات الموطنة في المدينة ارتفع إلى ٤٩٧ شركة يعمل بها ما يقارب ١٢ ألفاً و ٦٧١ عاملاً.

وأضاف أنه من أبرز المشروعات التي تم التوقيع على إنشائها خلال النصف الأول من العام الجاري، إنشاء مصنع للسيراميك بقيمة ٢٥ مليون ريال عُماني، ويقام المشروع على مساحة تبلغ ٢٤١ ألف متر مربع ويتضمن إنشاء ثلاثة خطوط إنتاج تبلغ الطاقة الإنتاجية لكل خط ٣٠ ألف متر مربع يومياً لتصل الطاقة

صحار- الرؤية

استقبلت مدينة صحار الصناعية، التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مداثن»، ما يقارب ٤٩ طلباً للاستثمار خلال النصف الأول من العام الجاري؛ نجحت في توقيع ٣٩ عقداً منها ٢٢ عقداً جديداً و ١٢ عقد توسعه و ٤ عقود استبدال وعقد تجديد واحد. وبلغ إجمالي حجم الاستثمارات لهذه العقود أكثر من ٢١٤ مليون ريال لمشروعات تقام على مساحة إجمالية تتجاوز ١,١ مليون متر مربع.

وقال المهندس عبد الله بن أحمد المياسي مدير عام مدينة صحار الصناعية، إن إجمالي حجم الاستثمار التراكمي في المدينة الصناعية يتجاوز حالياً ٢,٣ مليار ريال عُماني، في حين تبلغ المساحة الإجمالية المؤجرة ١٦ مليوناً و ٢٨٥ ألفاً و ٩١٤ متراً مربعاً من المساحة الإجمالية المطورة للمدينة الصناعية التي تبلغ ١٩ مليوناً و ٨٥٦ ألفاً و ٥٠٧ أمتار مربعة، أما إجمالي مساحة مدينة صحار الصناعية (المطورة وغير المطورة) فيبلغ أكثر من ٣٠,٤ مليون متر مربع، مشيراً إلى أن

بـ1.6 مليون ريال.. توقيع اتفاقية الخدمات الاستشارية لمدينة الصناعات السمكية في جنوب الشرقية



مسقط- الرؤية

الاستشارية بتقديم كافة الدراسات الفنية المتخصصة وإعداد التصاميم الهندسية والدراسات اللازمة لضمان تنفيذ المشروع وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة التشغيلية. ويُعد مشروع مدينة الصناعات السمكية في محافظة جنوب الشرقية أحد المشاريع الاستراتيجية والحيوية في سلطنة عُمان، ويهدف إلى تطوير البنى الأساسية لدعم نمو الصناعات السمكية وتعزيز القيمة المضافة للقطاع السمكي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في تنويع مصادر الدخل القومي وتنمية محافظة جنوب الشرقية.

وقع سعادة المهندس يعقوب بن خلفان بن خميس البوسعيدى وكيل وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه للثروة السمكية، والمهندس علي بن محمد بن عويد المسهلي مدير عام شركة خط الطول للاستشارات الهندسية، اتفاقية تقديم الخدمات الاستشارية لأعمال التصميم والإشراف على مشروع مدينة الصناعات السمكية بمحافظة جنوب الشرقية، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ ١,٦٣٧ مليون ريال. وتتضمن بنود الاتفاقية قيام الشركة

استقبل 26 ألف زائر وشهد إنجاز 500 معاملة عقارية 7 ملايين ريال مبيعات بـ«موسم الخريف العقاري».. وتوقيع 10 عقود حق انتفاع بـ5 ملايين

لتعزيز كفاءته وتنافسيته، إلى جانب استعراض مستجدات قطاع التطوير العقاري ودوره في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو العمراني. كما خص الموسم جلسة حوارية ناقشت تطلعات الشباب ورؤاهم تجاه المدن المستقبلية والأحياء السكنية المتكاملة، بما يعكس اهتمام الوزارة بإشراك مختلف فئات المجتمع في صياغة مستقبل التنمية العمرانية. وشهد الموسم كذلك تنظيم عدد من الفعاليات الترفيهية والتعليمية للعائلات والأطفال، بهدف تعزيز الوعي بالقطاع العقاري بأساليب تفاعلية مبتكرة، أتاحت التعرف على مفاهيم التخطيط العمراني والتطوير العقاري بصورة مبسطة، وأسهمت في ترسيخ أهمية القطاع ودوره في بناء المدن والمجتمعات المستقبلية، إلى جانب مجموعة من الأنشطة التفاعلية التي جمعت بين التعلم والترفيه.

وشارك في الموسم ٤٣ مطوراً عقاريّاً، إلى جانب استعراض ٤ مشاريع للمدن المستقبلية، و ١١ مشروعاً ضمن مشاريع الأحياء السكنية المتكاملة «صروح»، فضلاً عن ٣ برامج خدمية متخصصة في التمويل والإسكان والتطوير العقاري، بما يوفر منظومة متكاملة من الحلول والخدمات للمستثمرين والمستهلكين.



المتكاملة «صروح». واستعرض الموسم أحدث التوجهات في التخطيط الحضري والتطوير العقاري، وفرص التملك للمواطنين، والمشروعات السياحية والاستثمارية، بما يتيح للمستثمرين والزوار التعرف على مستجدات القطاع العقاري وفرصه المستقبلية في منصة واحدة. وشكل الموسم منصة للحوار وتبادل الخبرات، من خلال تنظيم عدد من الجلسات الحوارية والنقاشية التي جمعت نخبة من المختصين والخبراء والمطورين العقاريين. وتناولت الجلسات أبرز التحديات التي تواجه القطاع العقاري والحلول المقترحة

تجاوزت ٥٤ ألف متر مربع، في عدد من القطاعات التنموية، بما يعزز الاستغلال الأمثل للأراضي الحكومية، ويهيئ فرصاً استثمارية جديدة، ويسهم في دعم مستهدفات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في مختلف محافظات سلطنة عُمان. وسلط الموسم الضوء على أبرز المشروعات العمرانية والاستراتيجية التي تقود مسيرة التنمية الحضرية في سلطنة عُمان، وفي مقدمتها مدينة السلطان هيثم، ومدينة صلالة المستقبلية، والمخطط الهيكلي لصلالة الكبرى، إلى جانب مشروع الجبل العالي، وعدد من مشاريع الأحياء السكنية

صلالة- الرؤية

اختتمت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني فعاليات موسم الخريف العقاري في نسخته الثانية، بعد أن حقق نتائج نوعية عكست تنامي الإقبال على القطاع العقاري في سلطنة عُمان، وسجل مؤشرات إيجابية في التملك والاستثمار، إلى جانب تعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، بما يرسخ مكانة الموسم كمنصة وطنية تجمع تحت سقف واحد الفرص الاستثمارية والمشروعات العمرانية والخدمات العقارية.

وشهد الموسم إقبالاً واسعاً، حيث استقبل أكثر من ٢٦ ألف زائر من المواطنين والمقيمين والمستثمرين، فيما حقق إنجاز أكثر من ٥٠٠ معاملة عقارية تنوعت بين الحجز والبيع وإبداء الرغبة، وتجاوزت قيمة المبيعات العقارية ٧ ملايين ريال عُماني، في مؤشر يعكس تنامي الثقة بالسوق العقاري، وارتفاع الطلب على المشروعات والمنتجات العقارية التي طُرحت خلال الموسم.

وفي جانب الاستثمار والمساهمة في رفد الاقتصاد الوطني، شهد الموسم توقيع ١٠ عقود حق انتفاع بقيمة استثمارية تجاوزت ٥ ملايين ريال عُماني، وإجمالي مساحة

86% نسبة إنجاز الخطة الوطنية للتجارة الإلكترونية.. ومواصلة تنفيذ المبادرات لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

المنظومة ترتكز على تحديث التشريعات وتطوير الخدمات وتعزيز كفاءة المدفوعات الإلكترونية

19260 نشاطا مرخصا.. 412 متجرا موثقا ضمن منصة «معروف عُمان»

المتعلقة بالعرض والطلب، ورفع مستوى الوعي لدى الشركات التجارية والمستهلكين. وأوضحت أنَّ المرحلة الحالية تركز على استكمال المبادرات ذات الطابع التحولي والفني، وتشمل المبادرة الوطنية لتأهيل الكفاءات الرقمية «مكن»، ونظام العنونة الوطني، ونظام «أعرف عميلك» الإلكتروني، إلى جانب مبادرات أخرى تستهدف استكمال الممكّنات التنظيمية والتقنية الداعمة لمنظومة التجارة الإلكترونية.

وقالت: بلغ عدد الأنشطة المرخصة لمزاولة التجارة الإلكترونية ١٩٣٦٠ نشاطاً، كما بلغ عدد المتاجر الإلكترونية الموثقة في منصة معروف عُمان ٤١٢ متجراً خلال الفترة من فبراير ٢٠٢٤ وحتى الأول من أغسطس ٢٠٢٦.

وتواصل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار تنفيذ المرحلة المتبقية من الخطة الوطنية للتجارة الإلكترونية، بالتعاون مع الجهات الحكومية، لاستكمال بناء منظومة وطنية متكاملة تركز على تشريعات حديثة، وخدمات رقمية ومالية ولوجيستية متطورة، وكفاءات وطنية مؤهلة، بما يعزز بيئة الأعمال، ويدعم نمو الاقتصاد الرقمي، ويرفع تنافسية سلطة عُمان إقليمياً ودولياً، تحقيقاً لمستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».



برامج توعوية عبر مختلف وسائل الإعلام، وإدراج مفاهيم التجارة الإلكترونية ضمن المناهج والمقررات الدراسية، بما يدعم بناء القدرات الوطنية، ويرفع مستوى الوعي بالتعاملات الرقمية، ويعزز جاهزية الكفاءات الوطنية لمواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي. وقالت نصرة بنت سلطان الحبسي المديرية العامة للتجارة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن الخطة الوطنية للتجارة الإلكترونية تمثل خارطة طريق استراتيجية لتعزيز قدرات سلطنة عُمان في مجال التجارة الإلكترونية، ورفع تنافسيته على المستويين الإقليمي والعالمي، ودعم نمو التجارة الإلكترونية من خلال معالجة التحديات

الوزاري رقم (٢٠٢٣/٤٩٩)، التي تنظم ممارسة التجارة الإلكترونية، وتحفظ حقوق المستهلكين والتجار، وتعزيز موثوقية التعاملات الإلكترونية، وتوفير بيئة تنظيمية تدعم توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة التجارية الرقمية.

كما استكملت الوزارة، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، مراجعة رسوم أنظمة وخدمات المدفوعات الإلكترونية واعتمادها، بالتوازي مع تنفيذ برامج لتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، بما يدعم كفاءة التعاملات الرقمية، ويوفر حلول دفع أكثر ملائمة لممارسة التجارة الإلكترونية. وامتدت جهود التطوير إلى تنفيذ



نصرة بنت سلطان الحبسي

أربع مبادرات رئيسية شملت حملات للتوعية باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، واعتماد مراجعة رسوم معاملات الدفع الإلكتروني، وتنفيذ برامج للتوعية بالتجارة الإلكترونية، وإدراج مفاهيمها ضمن المناهج والمقررات الدراسية، لترتفع المبادرات المنجزة من ٢٢ مبادرة في منتصف عام ٢٠٢٥م إلى ٢٦ مبادرة بنهاية العام. وواصلت الوزارة تطوير البيئة التشريعية المنظمة للتجارة الإلكترونية، مستندة إلى الالاتح التنظيمية للتجارة الإلكترونية الصادرة بالقرار

مسقط- الرؤية

عززت سلطنة عُمان ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار منظومة التجارة الإلكترونية، عبر تنفيذ حزمة متكاملة من المبادرات التشريعية والتنظيمية والتقنية، أسهمت في رفع نسبة إنجاز الخطة الوطنية للتجارة الإلكترونية ٢٠٢٢ — ٢٠٢٧ إلى ٨٦,٧ بالمائة بنهاية عام ٢٠٢٥م، بعد استكمال ٢٦ مبادرة من أصل ٣٠ مبادرة، في إطار جهودها لتطوير بيئة الأعمال الرقمية، وتهيئة الممكّنات الداعمة لنمو التجارة الإلكترونية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وترتكز منظومة متكاملة للتجارة الإلكترونية، على تحديث التشريعات، وتطوير الخدمات الرقمية، وتعزيز كفاءة المدفوعات الإلكترونية، والارتقاء بالخدمات اللوجستية، ورفع الوعي بالتجارة الإلكترونية، بما يوفر بيئة أعمال أكثر جاهزية لاستيعاب التحول الرقمي، ويدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي. وشهدت وثيرة تنفيذ الخطة الوطنية تقدماً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٥م، باستكمال

«ميثاق» راعيا رئيسيا لفعالية «ريفل» بقرية سمهرم ضمن «خريف ظفار»



صلاة - الرؤية

يشارك ميثاق للصيرفة الإسلامية من بنك مسقط كراع رئيسي لفعالية “ريفل” المقامة بقرية سمهرم بمحافظة ظفار، إحدى أبرز الوجهات الترفيهية والعائلية المصاحبة لموسم خريف ظفار ٢٠٢٦، وذلك من خلال ركن تفاعلي يعرّف الزوار بأحدث المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يقدمها ميثاق. وتُعد فعالية “ريفل” من الفعاليات التي تستقطب أعداداً كبيرة من الزوار، لما تضمه من تشكيلة متنوعة من المطاعم والمقاهي، وألعاب الأطفال، والمعرض الاستهلاكي، والعروض المسرحية، والمسابقات، والفعاليات الثقافية، بالإضافة إلى مساحات مخصصة للعائلات والأنشطة المجتمعية. وتوفر الأجواء الحيوية للفعالية منصة مثالية لميثاق للتواصل المباشر مع الزوار، وتعزيز الوعي بمجموعة الحلول والخدمات المصرفية الإسلامية.

وقال علي بن أحمد اللواتي، مساعد مدير عام الأعمال المصرفية للشركات بميثاق للصيرفة الإسلامية: “تأتي مشاركة ميثاق في هذه الفعالية انطلاقاً من حرصه على تقريب خدماته من المجتمع، وتعزيز تواجده مع الجمهور القادمين إلى محافظة ظفار للاستمتاع

الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عُمان، من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تجمع بين الأصالة والابتكار، مع التركيز على الجودة والسهولة والموثوقية في تقديم الخدمات، سواء عبر شبكة الفروع أو القنوات الرقمية المختلفة.

الرقمية، في إطار توجه ميثاق المستثمر نحو تعزيز التحول الرقمي والارتقاء بتجربة الزبائن. وسيكون موظفو ميثاق متواجدين في الركن للإجابة عن استفسارات الزبائن وتقديم المشورة المناسبة لهم بما يتوافق مع احتياجاتهم. ويواصل ميثاق للصيرفة الإسلامية ترسيخ مكانته كأحد أبرز مزودي

بتطبيق ميثاق للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، الذي يوفر تجربة مصرفية رقمية متكاملة تتيح للزبائن تنفيذ مختلف معاملاتهم بسهولة وأمان وفي أي وقت ومن أي مكان، بما في ذلك إدارة الحسابات، وتحويل الأموال، وسداد الفواتير، والاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية

بما في ذلك حلول التمويل الشخصي والتمويل السكني وتمويل المركبات، إلى جانب استعراض حسابات التوفير التي صُممت لمساعدة الأفراد والعائلات على تحقيق أهدافهم المالية المستقبلية وفق أسس مصرفية إسلامية، وكذلك استعراض ميزة استرداد رسوم السنة الأولى للبطاقات الائتمانية، والتعريف

بالخريف، مضيفاً اللواتي بأن هذه المشاركات تساهم في تعريف الجمهور بأحدث المبادرات والخدمات التي يواصل ميثاق تطويرها بما ينسجم مع تطلعات الزبائن ومتطلبات العصر الرقمي”. ويقدم ركن ميثاق للزوار تجربة تعريفية شاملة بأبرز منتجات التمويل الإسلامي،

بنك عُمان العربي يعزز علاقاته بالعملاء في صلاة

«شل عُمان» تطلق حملة «عيش حماس الانطلاق»



مسقط - الرؤية

أطلقت شركة شل العُمانية للتسويق “شل عُمان” أحدث حملاتها “عيش حماس الانطلاق” والتي تمنح عملاءها من مُستخدمي وقود Shell V-Power فرصة الفوز بتجربة استثنائية حصريّة لحضور أشهر سباقات رياضة المحركات العالمية في سنغافورة. وتستمرّ الحملة حتى ٣١ أغسطس ٢٠٢٦؛ حيث تكافئ العملاء عند اختيارهم وقود Shell V-Power أو Shell V-Power Racing ٩٨؛ إذ تُؤهل كل عملية تعبئة مستوفية للشروط الدخول في السحب عبر برنامج الولاء (Shell Go).

ويُمكن للعملاء المشاركة بسهولة من خلال تحميل تطبيق (+Shell Go)، وإنشاء حساب، ثم تعبئة الوقود في أقرب محطة شل مشاركة بالحملة. ويحصل العملاء الذين ينفقون ١٥ ريالاً عُمانياً أو أكثر على وقود Shell V-Power على فرصة دخول واحدة في السحب، فيما يحصل العملاء الذين يقومون بتعبئة وقود Shell V-Power Racing ٩٨ بنفس القيمة على ٣ فرص؛ بما يعزز فرصتهم في الفوز. وسيتمّ اختيار ٥ فائزين على مدار الحملة؛ حيث سيُعلن عن فائز واحد في كل من سحوبات: مايو، ويونيو، ويوليو، بينما سيتم اختيار فائزين اثنين في سحب أغسطس. وسيحصل كل فائز



المباشر مع فريق البنك، وتبادل الآراء، والاطلاع عن كُتب على ياقة الحلول المالية المتطورة التي يقدمها البنك. وافتتحت أعمال الملتقى بكلمة ترحيبية، أعقبتها كلمة رئيسية ألقاها جمعة الفليتي نائب رئيس التجرئة المصرفية في بنك عُمان العربي. وخلال كلمته، سلط الفليتي الضوء على الدور المحوري للعملاء باعتبارهم شركاء في التطوير المستمر للبنك وفي صياغة تجارب مصرفية ملائمة، ومتجاوبة، ومتاحة للجميع. وفي تعليقه على هذه المناسبة، قال جمعة الفليتي: “تقوم علاقاتنا مع عملائنا على الشراكة والثقة والتفاهم

المباشر مع فريق البنك، وتبادل الآراء، والاطلاع عن كُتب على ياقة الحلول المالية المتطورة التي يقدمها البنك. وافتتحت أعمال الملتقى بكلمة ترحيبية، أعقبتها كلمة رئيسية ألقاها جمعة الفليتي نائب رئيس التجرئة المصرفية في بنك عُمان العربي. وخلال كلمته، سلط الفليتي الضوء على الدور المحوري للعملاء باعتبارهم شركاء في التطوير المستمر للبنك وفي صياغة تجارب مصرفية ملائمة، ومتجاوبة، ومتاحة للجميع. وفي تعليقه على هذه المناسبة، قال جمعة الفليتي: “تقوم علاقاتنا مع عملائنا على الشراكة والثقة والتفاهم

مسقط - الرؤية

استضاف بنك عمان العربي ملتقى خاصا لعملائه في صلاة، ضم عددا من العملاء وممثلي البنك لتعزيز أواصر التواصل، وتشجيع الحوار المفتوح، والاحتراف بالشراكات الممتدة التي تسهم في صياغة مسيرتهم المشتركة. وأقيم الملتقى تحت رعاية صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد، محافظ ظفار، ليعكس إيمان بنك عُمان العربي بأن العلاقات الراسخة مع العملاء تتجاوز نطاق الخدمات المصرفية التقليدية، لتبنى على الثقة والتفاهم والتواصل المستمر. كما وفر اللقاء منصة قيّمة للعملاء للتواصل

«عُمانتل» تدشن مبادرة «المحقق الرقمي» لتعزيز السلامة الرقمية لدى الأطفال

المعلومات، واكتشاف المؤثرات المشبوهة واتخاذ القرارات الصحيحة، يتعلم الطفل كيف يحمي نفسه في العالم الرقمي. وقال قيس بن محمد العامري مدير المسؤولية الاجتماعية بـ«عُمانتل»: “نؤمن أن بناء جيل واع رقمياً هو استثمار حقيقي في مستقبل أكثر أماناً ورقمنة. مبادرة المحقق الرقمي ليست مجرد نشاط ترفيهي، بل هي تجربة تعليمية متكاملة صُممت لتضع الطفل في قلب الحدث وتمنحه أدوات عملية يستخدمها فعلياً في حياته اليومية على الإنترنت، ونحن نراهن على أن الوعي المبكر هو خط الدفاع الأول في عالم رقمي متسارع، ومن هذا المنطلق نحرص على أن تكون كل مبادرة نطلقها امتداداً لالتزامنا طويل الأمد تجاه المجتمع، بما يعزز ثقة الأسر العُمانية في البيئة الرقمية ويجعلها أكثر أماناً للجميع.”

المعلومات، واكتشاف المؤثرات المشبوهة واتخاذ القرارات الصحيحة، يتعلم الطفل كيف يحمي نفسه في العالم الرقمي. وقال قيس بن محمد العامري مدير المسؤولية الاجتماعية بـ«عُمانتل»: “نؤمن أن بناء جيل واع رقمياً هو استثمار حقيقي في مستقبل أكثر أماناً ورقمنة. مبادرة المحقق الرقمي ليست مجرد نشاط ترفيهي، بل هي تجربة تعليمية متكاملة صُممت لتضع الطفل في قلب الحدث وتمنحه أدوات عملية يستخدمها فعلياً في حياته اليومية على الإنترنت، ونحن نراهن على أن الوعي المبكر هو خط الدفاع الأول في عالم رقمي متسارع، ومن هذا المنطلق نحرص على أن تكون كل مبادرة نطلقها امتداداً لالتزامنا طويل الأمد تجاه المجتمع، بما يعزز ثقة الأسر العُمانية في البيئة الرقمية ويجعلها أكثر أماناً للجميع.”



صلاة - الرؤية

أطلقت عُمانتل مبادرة توعوية مبتكرة “المحقق الرقمي” ضمن مشاركتها في موسم خريف ظفار ٢٠٢٦؛ إذ تمنح هذه المبادرة التفاعلية الأطفال والعائلات فرصة فريدة تجمع بين التعليم والترفيه، وتهدف إلى ترسيخ مفاهيم السلامة الرقمية وتحويلها من معلومات نظرية إلى مواقف عملية يعيشها الطفل ويتفاعل معها. وتقوم فكرة المبادرة على إشراك الأطفال في رحلة استكشافية يتقمصون خلالها دور “المحقق الرقمي” حيث يواجهون سيناريوهات مستوحاة من أكثر المخاطر الرقمية شيوعاً مثل الرسائل الاحتيالية والحسابات المزيفة ومشاركة البيانات الشخصية والتواصل مع الغرباء عبر المنصات الإلكترونية. ومن خلال تحليل

100 مشارك في المعرض المصاحب

غدا.. مروان بن تركي يرعى افتتاح «ملتقى الأمن الغذائي» بصلالة

صلالة- الرؤية

العام والخاص؛ لاستعراض الفرص الاستثمارية الواعدة، ومناقشة أفضل الممارسات والتجارب الحديثة في مجالات الأمن الغذائي، بما يعزز تنافسية القطاع ويرفع إسهامه في الاقتصاد الوطني. ويصاحب الملتقى معرض يفتتح أعماله في منطقة سهل أئين خلال الفترة من ١١ حتى ١٥ أغسطس الجاري يشارك فيه نحو ١٠٠ عارض وعارضة يمثلون مؤسسات وشركات ومشروعات متخصصة في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، والصناعات الغذائية، والتقنيات الزراعية الحديثة، والخدمات اللوجستية، والتمويل والاستثمار. ويتضمن الملتقى سلسلة من أوراق العمل التخصصية، تستعرض خلالها وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه مؤشرات وإنجازات قطاع الأمن الغذائي، فيما تقدم وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ورقة عمل



مروان بن تركي آل سعيد

حول قوانين الانتفاع، إلى جانب استعراض منصة "تطوير" لخدماتها في دعم الاستثمار، كما تقدم وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ورقة بعنوان "استثمر في عُمان"

ينظم فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان محافظة ظفار، وبالتعاون مع مكتب محافظ ظفار ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، غدا الإثنين، ملتقى ومعرض الأمن الغذائي ٢٠٢٦ بولاية صلالة. ويرعى حفل افتتاح الملتقى صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد، محافظ ظفار. ويأتي تنظيم الملتقى في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز منظومة الأمن الغذائي، وتحفيز الاستثمار في القطاعات الزراعية والغذائية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، لا سيما في مجالي التنوع الاقتصادي والاستدامة.

ويُعد الملتقى منصة وطنية تجمع صناع القرار والمستثمرين ورواد الأعمال والخبراء وممثلي مؤسسات القطاعين

وقال نايف بن حامد فاضل رئيس مجلس إدارة فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان محافظة ظفار، إن ملتقى ومعرض الأمن الغذائي ٢٠٢٦ يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويجسد حرص الغرفة على تمكين مؤسسات القطاع الخاص من الإسهام في دعم مسيرة التنوع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وأضاف أن تحقيق الاستدامة الغذائية يتطلب تكامل الجهود الوطنية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة تمكن المستثمرين من الاستفادة من المقومات التي تزخر بها سلطنة عُمان وتحولها إلى مشروعات إنتاجية ذات قيمة مضافة، مبيّنًا أن الملتقى يشكل منصة لتبادل الخبرات ومناقشة التحديات وتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية في مشروعات الأمن الغذائي بما يعزز الاقتصاد الوطني

والتنمية المستدامة. وأشار إلى أن الملتقى يعكس التزام غرفة تجارة وصناعة عُمان بدورها كشريك في التنمية من خلال دعم المبادرات الرامية إلى تطوير بيئة الأعمال، واستقطاب الاستثمارات النوعية، وبناء شراكات استراتيجية بين مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يعزز مكانة محافظة ظفار مركزاً واعدًا للاستثمار في قطاعات الأمن الغذائي. كما سيشهد الملتقى توقيع عقود انتفاع بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني؛ بهدف تعزيز الاستثمارات الزراعية والغذائية وتمكين المشروعات ذات القيمة المضافة. وتختتم أعمال الملتقى بجلسة حوارية مفتوحة تجمع المختصين وصناع القرار لمناقشة أبرز التحديات والفرص المستقبلية في قطاع الأمن الغذائي.

بحث مجالات التعاون في دعم تنمية الكفاءات الوطنية

وكيل «العمل» يقف على مشروعات شركة «Vectrance Energy Oman»

مسقط- الرؤية

زار سعادة خالد بن سالم بن سليمان الغماري وكيل وزارة العمل للعمل لشركة Vectrance Energy Oman؛ حيث كان في استقباله كنان عيسى الرئيس التنفيذي للشركة، وعدد من مسؤولي الشركة.

وخلال الزيارة، اطلع سعادته على أعمال الشركة ومشروعاتها في قطاع الطاقة، ومن أبرزها مشروع دراسة إمكانية استخراج وإنتاج الميثان من هيدرات الميثان في البوك البحري رقم (٨٣) في بحر عُمان، إلى جانب استعراض الجهود الفنية والدراسات



المتخصصة المتعلقة بتقييم هذا المورد غير التقليدي للطاقة.



الكفاءات الوطنية، وتوفير فرص التدريب والتطوير المرتبطة بمشروعات

الابتكار والاستدامة في قطاع الطاقة. وأكد سعادة الوكيل دعم وزارة العمل للمشروعات الاستثمارية والاستراتيجية التي تخدم الوطن وتسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، مؤكّدًا أهمية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في دعم التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتنمية الكفاءات الوطنية. من جهتها، أعربت شركة Vectrance Energy Oman عن تقديرها لهذه الزيارة، مؤكّدة التزامها بالمساهمة في تطوير قطاع الطاقة في سلطنة عُمان، ودعم المبادرات التي تعزز التنوع الاقتصادي والاستفادة من التقنيات الحديثة والموارد الوطنية.

108.8 مليون برميل إجمالي منتجات المصافي بنهاية يونيو

مسقط- الرؤية

وأشارت أحدث الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن إجمالي إنتاج وقود السيارات انخفض حتى نهاية شهر يونيو الماضي بنسبة ١,٥ بالمائة. وأظهرت الإحصاءات أن إنتاج وقود السيارات العادي "٩١" انخفض بنسبة ٤,٧ بالمائة حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٦ ليبلغ ٨ ملايين و٢٥١ ألف برميل، مقارنة بـ ٨ ملايين و٦٥٩ ألفا و١٠٠ ألف برميل.

برميل خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥. كما انخفضت مبيعات وقود "٩١" بنسبة ١٣,٣ بالمائة، لتسجل ٧ ملايين و٨٥٧ ألفا و٣٠٠ برميل، مقارنة بـ ٩ ملايين و٦٥ ألفا و٥٠٠ برميل خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، في حين ارتفعت صادراته بنسبة ٤,٢ بالمائة لتبلغ مليونًا و٨٨٣ ألفا و٤٠٠ برميل حتى نهاية يونيو ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٨٠٨ مليون برميل.

آلاف برميل خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥. وفي المقابل، ارتفع إنتاج وقود السيارات الممتاز "٩٥" بنسبة ٢,٦ بالمائة حتى نهاية يونيو الماضي، ليبلغ ٦ ملايين و٨٨٩ ألفا و٦٠٠ برميل، مقارنة بـ ٦ ملايين و٧١٧ ألفا و٦٠٠ برميل خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، فيما تراجعت مبيعاته بنسبة ١٣,٦ بالمائة لتصل إلى ٧ ملايين و٣٧١ ألفا و٤٠٠ برميل.

مقارنة بـ ٨ ملايين و٥٣٥ ألف برميل، كما انخفضت صادراته بنسبة ٣,٥ بالمائة لتبلغ ٣٦٢ ألفا و٩٠٠ برميل مقارنة بـ ٣٧٦ ألف برميل خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥. وسجل إنتاج زيت الغاز "الديزل" انخفاضًا بنسبة ٧,٥ بالمائة حتى نهاية يونيو الماضي، ليبلغ ٣٦ مليونًا و٥٣٧ ألفا و٦٠٠ برميل، مقارنة بـ ٣٩ مليونًا و٤٩١ ألفا و١٠٠ برميل خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥.

الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥، كما انخفضت مبيعاته بنسبة ٦,١ بالمائة لتبلغ ٩٢٧ ألفا و٥٠٠ برميل، مقارنة بـ ١٠ ملايين و٥٧٦ ألفا و٧٠٠ برميل في الفترة المماثلة من العام الماضي، كما تراجعت صادراته بنسبة ١٢,٩ بالمائة، مسجلة ٢٧ مليونًا و٩١٢ ألفا و٣٠٠ برميل مقارنة بـ ٣٢ مليونًا و٥٣ ألفا و٤٠٠ برميل خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥.

«القمة العالمية للاستثمار»: 27.66 مليار دولار استثمارات

السياحة والبنية الرقمية في الخليج بحلول 2030

الرؤية- خاص

كشفت أرقام القمة العالمية للاستثمار، المقرر عقدها في باريس يومي ٢١ و٢٢ سبتمبر ٢٠٢٦، عن توقعات بارتفاع إجمالي الاستثمارات في قطاعي السياحة والبنية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي من ١٥,٨٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٧,٦٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة قدرها ١١,٨١ مليار دولار ونمو يقارب ٧٥٪.

وأظهرت البيانات ارتفاع استثمارات قطاع السياحة من ٦,٤ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣ إلى ٩,٣ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة قدرها ٢,٩ مليار دولار ونمو يتجاوز ٤٥٪، مدفوعة بالتوسع في تطوير الوجهات السياحية، وزيادة الاستثمارات في مرافق الضيافة والترفيه، وتنوع المنتجات السياحية في الأسواق الخليجية.

ويرتبط النمو المتوقع في القطاع بتوسع دول الخليج في تطوير وجهات ومشروعات سياحية جديدة، ورفع الطاقة الاستيعابية لقطاع الضيافة، وتعزيز الربط الجوي، إلى جانب تنامي دور الفعاليات والمعارض والمؤتمرات والأنشطة الثقافية والترفيهية في جذب الزوار وزيادة الطلب على الخدمات السياحية.

ويُتوقع ارتفاع استثمارات البنية الرقمية من ٩,٤٥ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣ إلى ١٨,٣٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة قدرها ٨,٩١ مليارات دولار ونمو يتجاوز ٩٤٪، مما يجعل القطاع الأسرع نموًا بين القطاعين خلال



الفترة المستهدفة.

ويعكس هذا النمو تسارع الطلب على مراكز البيانات والخدمات السحابية وشبكات الاتصالات والحلول الرقمية، إلى جانب التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في القطاعات الحكومية والمالية والصناعية والسياحية، ما يرفع الحاجة إلى بنية رقمية أكثر قدرة وكفاءة لاستيعاب النمو المتسارع في البيانات والخدمات التقنية. ويفتح التكامل بين السياحة والبنية الرقمية مسارات استثمارية إضافية، مع زيادة الاعتماد على المنصات الرقمية في إدارة الحجوزات وتجربة الزائر والمدفوعات والخدمات الذكية وتحليل البيانات، فيما يسهم تطور البنية التقنية في دعم الوجهات السياحية ورفع كفاءة التشغيل وتحسين جودة الخدمات المقدمة للزوار.

وتستهدف القمة توجيه ٢٥٪ من الاستثمارات نحو التقنيات الحديثة، واعتماد معايير

الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG» في ٥٥٪ من المشروعات المستهدفة، بما يدعم تطوير وجهات سياحية أكثر كفاءة، وبنية رقمية قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والتقنية حتى عام ٢٠٣٠. وتشير بيانات القمة إلى تدفقات استثمارية أوروبية متوقعة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة ٢٨,٥٩ مليار دولار، إلى جانب تطوير ١٥ مشروعًا مشتركًا وبناء ٨ شركات استراتيجية خلال العام الأول، بما يفتح المجال أمام شركات جديدة في تطوير البنية الرقمية والمشروعات السياحية والخدمات المرتبطة بهما، وتقام القمة بمشاركة أكثر من ٢٠٠ مشارك و١٠٠ متحدّث، عبر ١٠ جلسات رئيسة و١٦ ورشة عمل وأكثر من ٤٠ لقاءً ثنائيًا، ضمن برنامج يستهدف ربط المستثمرين بالفرص الواعدة، ودعم الشراكات الدولية، وفتح مسارات جديدة للنمو في القطاعات الاستثمارية الرئيسة بدول الخليج حتى عام ٢٠٣٠.

مسقط- الرؤية

أكدت شركات التمويل المدرجة ببورصة مسقط أن التوجهات الحكومية لتنمية القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في التنوع الاقتصادي وارتفاع الطلب على المنتجات التمويلية من قبل الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعديد من شركات القطاع الخاص، عززت أداء قطاع التمويل ودفع الإيرادات والأرباح الصافية للصعود.

وأشارت النتائج المالية للنصف الأول من العام الجاري إلى ارتفاع الأرباح الصافية لشركات التمويل المدرجة ببورصة مسقط إلى ١٣,٣ مليون ريال عُمانى مقابل ١٣,١ مليون ريال عُمانى في الفترة المماثلة من العام الماضي مسجلة نموًا بنسبة ١,٦ بالمائة. وسجلت معظم شركات التمويل أداءً قويًا مستفيدة من بيئة الأعمال النشطة في سلطنة عُمان وارتفاع الطلب على المنتجات التمويلية في الوقت الذي شهدت فيه العديد من القطاعات الاقتصادية نموًا لافتًا؛ إذ حققت الشركة الوطنية للتمويل نموًا بنسبة ١٥,٢ بالمائة في الأرباح الصافية التي صعدت إلى نحو ٨,١ مليون ريال عُمانى مقابل ٧ ملايين ريال عُمانى في الفترة المماثلة من العام الماضي، وسجلت المتحدة للتمويل أعلى نمو مع ارتفاع الأرباح الصافية من ٢١١ ألف ريال عُمانى إلى ٢١٨ ألف ريال عُمانى محققة نموًا بنسبة ٣,٤٤ بالمائة، في حين ارتفعت الأرباح الصافية للشركة العُمانية لخدمات التمويل

من مليون و٦٨٩ ألف ريال عُمانى إلى مليون و٧٦١ ألف ريال عُمانى مسجلة نموًا بنسبة ٤,٢ بالمائة. وتأثر أداء القطاع بتراجع أرباح تأجير التمويل ومسقط للتمويل مع اتجاه الشركتين لزيادة المخصصات في مواجهة ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، فتراجعت الأرباح الصافية لشركة تأجير للتمويل من نحو ٢,٧ مليون ريال عُمانى إلى ١,٤ مليون ريال عُمانى، وهبطت أرباح مسقط للتمويل من ٥٢٠ ألف ريال عُمانى إلى ٤٦٨ ألف ريال عُمانى.

وتعكس النتائج المالية استمرار شركات التمويل في تحقيق أرباح مستقرة والمحافظة على نمو أعمالها، ومن المتوقع أن يستفيد القطاع خلال الفترة المقبلة من توسع النشاط الاقتصادي، وزيادة الطلب على التمويل، وتحسن جودة المحافظ الائتمانية، بما يدعم تحقيق معدلات نمو أفضل. وأبدت شركات التمويل تفاؤلًا بقدرتها على مواصلة أداء إيجابي خلال العام الجاري، مشيرة إلى أن التوسع في القطاعات غير النفطية واستمرار الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية والعمل على تعزيز ثقة قطاع الأعمال من شأنه زيادة الطلب على المنتجات التمويلية التي تقدمها شركات التمويل.

وأكدت الشركات حرصها على تقوية مراكزها المالية وتحسين جودة الأصول وتقليل القروض المتعثرة وبناء محافظ تمويل ذات جودة عالية ومستويات سيولة قوية مع العمل على توسيع قاعدة العملاء وتقديم

13.3 مليون ريال أرباح شركات التمويل المدرجة بالنصف الأول

منتجات تمويلية تواكب تطورات الزبائن من الأفراد والشركات. وارتفعت القيمة السوقية لشركات التمويل المدرجة ببورصة مسقط في النصف الأول من العام الجاري إلى ٢٧٤,٢ مليون ريال عُمانى مسجلة مكاسب بنحو ٥٦,٩ مليون ريال عُمانى عن مستوياتها في ديسمبر ٢٠٢٥.

وتستحوذ الوطنية للتمويل على ٥٠,٣ بالمائة من إجمالي القيمة السوقية لشركات التمويل المدرجة بالبورصة بعد ارتفاع قيمتها السوقية بنهاية يونيو الماضي إلى ١٣٧,٩ مليون ريال عُمانى مقابل ٢٤,٢ مليون ريال عُمانى في ديسمبر ٢٠٢٥ وارتفع سهم الشركة بنهاية يونيو إلى ٢١٢ بيسة في ديسمبر. وتأتي العُمانية لخدمات التمويل في المرتبة الثانية بقيمة سوقية عند نحو ٤٨,٩ مليون ريال عُمانى وارتفع سهم الشركة من ١٤٣ بيسة إلى ١٥٥ بيسة، وجاءت تأجير للتمويل ثالثًا بقيمة سوقية عند ٣٤ مليون ريال عُمانى. وشهد سهم الشركة في النصف الأول من العام الجاري تراجعًا ليغلق بنهاية يونيو على ١٢٠ بيسة مقابل ١٣٠ بيسة في ديسمبر ٢٠٢٥، واحتلت المتحدة للتمويل المرتبة الرابعة بـ ٣٢,١ مليون ريال عُمانى وسجل السهم تراجعًا من ١٥٧ بيسة إلى ٩٣ بيسة، فيما جاءت مسقط للتمويل في المرتبة الخامسة بقيمة سوقية عند ٢٠,٢ مليون ريال عُمانى وسجل السهم صعودًا من ٥٣ بيسة إلى ٦٦ بيسة.

عشانك

اعط صيفك وجهة

عرض القرض قصير الأجل
لخطط الصيف.
ابتداءً من
2.99%
*تطبيق الشروط والأحكام.

بنك ظفار
BankDhofar

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: **#مغردو_الرؤية**

د. حميد السعيدى
الرجل الذي لا يشبه سواه؛ رحيل يأتي على غفلة، بلا وداع، وبلا نظرة أخيرة، وبدون كلمة تطمئن القلب. يمضي الراحلون، لكن وجع الفراق يبقى يسكن أرواح الأحياء، فهم وحدهم من يحملون ثقل الغياب، تتسلل الذكريات في كل لحظة، فتوقظ الحنين، وتنعش ما تبقى من دفء الحياة، لكنها في الوقت ذاته تعيد فتح جراح لا تسي.

شاكر آل حمودة
الحياة رحلة قصيرة جداً تضيقها التسمية طفل وتطفئ بريقها دمعته كهل نغم هي حياة لا تستحق الجفد والخسـد والبُغـض والبُغـاـق وقطع الأرحام والأرزاق فهدأ سنكون ذكرى، لذا ابتسموا وضافوا وصالحوا وسامحوا من أساء إليكم فالجاءة تحتاج إلى إقدام أكثر من الأقدام كما تحتاج قلوباً سليمةً وهي رحلة ليست بحثاً عن الذات لكنها مسار لصنع الذات.

مالك اليمحدي
نرجو من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني إيجاد آلية لضبط ومراقبة تطبيقات بيع العقارات؛ فيها الكثير من الإعلانات الوهمية والمضللة لبيع عقارات أصحابها لا يعلمون عنها أنها معروضة للبيع؛ وتعرض بأسعار غير حقيقية في الغالب تكون أقل عن سعر السوق لإغراء الراغب في الشراء ثم الاحتيال عليه لدفع عربون ثم الاختفاء..

الرؤية

www.alroya.om

الأحد ٢٥ من صفر ١٤٤٨ هـ الموافق ٩ أغسطس ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٤٠٦
تصدر عن مؤسسة الرؤية للمحافة والنشر
المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان
البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

«ذعر سياسي» في أمريكا بعد انتكاسة اللوبي الصهيوني بميشيغان فوز «عبدول» يقلب الموازين.. وإدارة ترامب تخشى من وصوله للبيت الأبيض

فانس: لا سمح الله قد يصبح عبدالرحمن السيد رئيسا لأمريكا بعد 3 أعوام

ترامب مهاجما عبدول: إنَّه لا يحب إسرائيل

الجمهوريون يقودون حملة لتشويه صورة عبد الرحمن السيد

المرشحة المنافسة لـ«عبدول» حظيت بأكبر إنفاق انتخابي منفرد من «أيباك»

حرب غزة مثّلت العامل الأكثر حسماً في الانتخابات التمهيدية

استطلاع: نسبة تأييد الديمقراطيين لإسرائيل انخفضت من 59% إلى 22%

استفتاء حاد حول ما إذا كان على الديمقراطيين التوجه أكثر نحو اليسار للاستفادة من تراجع شعبية الرئيس الجمهوري دونالد ترامب. وبعد فوزه بتوجيه لجهود الجناح اليساري في الحزب، الذي حقق عدة انتصارات انتخابية ضد المرشحين المدعومين من المؤسسة الحزبية في معاقل راسخة للديمقراطيين. وبعض هؤلاء الفائزين اشتراكيون ديمقراطيون، وهو مصطلح يربطه ترامب بشكل خاطئ بالشيوعيين. ولم يضع الجمهوريون وقتا لتشويه صورة عبد الرحمن السيد، إذ وصفوه بأنه متطرف للغاية بالنسبة لميشيغان. ووصفت الإعلانات الرقمية الصادرة عن جناح الحزب للحملة الانتخابية من أجل الترشح لمجلس الشيوخ ولجنة العمل السياسي المتحالفة معه السيد بأنه «خطر» و«أكثر مرشحي مجلس الشيوخ تطرفا في أمريكا». وتكاد تجمع معظم التحليلات الأميركية على أن الحرب في غزة كانت العامل الأكثر حسماً في هذه الانتخابات. فالسيد، وهو من أصول مصرية، تبنى منذ بداية حملته موقفاً يدعو إلى وقف الدعم العسكري غير المشروط لإسرائيل، وهو موقف وجد صدى واسعاً لدى الشباب، والتقدميين، والعرب الأميركيين. وفي المقابل، دافعت ستيفنز عن المواقف التقليدية للحزب تجاه إسرائيل، وحظيت بدعم واسع من المنظمات المؤيدة لها، وهو ما أدى إلى تحويل السباق إلى معركة حول السياسة الخارجية بقدر ما كان منافسة على مقعد في مجلس الشيوخ. واتسمت هذه الانتخابات بالاختلافات الأيديولوجية العميقة حول إسرائيل، وهي قضية يتزايد فيها تعاطف الناخبين الشباب والتقدميين مع القضية الفلسطينية. واستغل السيد قضية غزة في شن هجمات لاذعة ضد ستيفنز لدعمها استمرار المساعدات العسكرية لإسرائيل، ورفضها وصف جرائم إسرائيل في غزة بالإبادة الجماعية. كما هاجمها بسبب علاقتها بلجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك)، التي أنفقت لجنة العمل السياسي التابعة لها عشرات الملايين لدعم ستيفنز. وأظهر استطلاع أجرته رويترز وإيسوس -شركة عالمية متخصصة في استطلاعات الرأي- أن نسبة تأييد الديمقراطيين لإسرائيل انخفضت من ٥٩٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٢٢٪ في مايو الماضي.

الرؤية - غرفة الأخبار

أحدث الإعلان عن عبد الرحمن السيد «عبدول» في الانتخابات التمهيدية لـ«الحزب الديمقراطي» في ولاية ميشيغان هزة كبيرة في الأوساط السياسية الأمريكية، جعلت نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس، يحذر من وصوله مستقبلا إلى كرسي الرئاسة إذ قال: «لا سمح الله.. قد يصبح عبد الرحمن السيد رئيساً بعد ٣ أعوام، ولا نريد له أن يلغي كل العمل الرائع الذي كُتِّب نقوم به». ولم تقتصر التخوفات من صعود نجم الطبيب الأمريكي من أصول مصرية، عبد الرحمن السيد «عبدول» عند هذا الحد، بل إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، هاجم الديمقراطيين التقدميين، معتبراً أن انتصاراتهم بالآونة الأخيرة في الانتخابات التمهيدية تنذر بتحول خطر للحزب الديمقراطي قبل انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر. وقال إن الاشتراكيين الديمقراطيين يمثلون تهديداً شيوعياً يتسلسل تدريجياً ويهددون بتدمير نمط الحياة الأمريكي. وأضاف «أعتقد أنه التهديد الأكبر». وهاجم ترامب عبدول (عبد الرحمن) السيد، قائلاً: «إنه لا يحب إسرائيل. لا يحب الشعب اليهودي. إنه يكرههم. يكرههم بهوس يحترق في قلبه، ولا يستطيع فعل شيء حيال ذلك». ويرى محللون للشأن الأمريكي أن تحذيرات فانس المبكرة قبل أن يخوض عبدول الانتخابات العامة في نوفمبر المقبل أمام المرشح الجمهوري مايك روجرز، وهجوم الرئيس الأمريكي عليه، تعكس حالة من «الذعر السياسي» والقلق الضمني لدى الحزب الجمهوري من نتائج استطلاعات الرأي الداخلية. ولم يكن فوز الطبيب والسياسي التقدمي عبد الرحمن السيد (٤١ عاماً) مجرد انتصار انتخابي على منافسته النائبة هايلى ستيفنز (٤٣ عاماً)، بل تحول إلى استفتاء على مستقبل «الحزب الديمقراطي» نفسه، وتساؤلات حول الخطوات الواسعة التي يحققها الجناح التقدمي في الحزب، واتساع المنافسة مع التيار التقليدي الديمقراطي. وتحول الأمر إلى

